الشركة التونسية للبنك

التـــقرير السنـــوي

السنة المحاسبية 2016

التقرير السنوي
الجلسة
العامة
العادية

مـاي 2017

الشركة
التونسية
للبنك

الشركة التونسية للبنك

SOCIETE TUNISIENNE DE BANQUE

شركة خفية الاسم رأس مالها 776.875.000 دينار
المقر الرئيسي : نهج الهادي نويرة - 1001 تونس

السجل التجاري : 182331996 ب

الهاتف : 70.140.000
العنوان التلغرافي : ستبنك

الرمزان المستعملان : بيترسون الطبعة الرابعة أكمي

رقم التلكس : 15377-15376-14815-14135
عنوان شبكة سويفت ستبنك تونس ت ت.

موقع الأنترنات :
التجاري :www.stb.com.tn
التجارة الإلكترونية :ecom.stb.com.tn
البنك عن بعد : stbnet.stb.com.tn
الموقع الاجتماعي: STB BANK - page autorisée

شـــــروط حضور الجلسات العامـــــة

طبقا لمقتضيات الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك، يمكن لمالكي 10 أسهم على الأقل خالصة الدفعات المستحقة حضور هذه الجلسة أو إنابة مساهم آخر بموجب تفويض يتم تسليمه وجوبا لموكلهم أو إرساله بعد إمضائه بشكل قانوني إلى إدارة السندات والبورصة والتصرف في الأصول والممتلكات والثروات للشركة التونسية للبنك : نهج الهادي نويرة –1001 تونس قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

أما بالنسبة لمن يملكون أقل من عشرة أسهم فيمكنهم التجمع للحصول على هذا العدد من الأسهم وتفويض أحدهم أو عضو من الجلسة بتمثيلهم.

المساهمـــــون	عدد الأسهم	المبلغ بآلاف الدنانير	النسبة المائوية %
المساهمون التونسيون	153 376 475	766 882	98,7%
ذوات اعتبارية	140 808 199	704 041	90,6%
ذوات اعتبارية عمومية	129 709 310	648 547	83,5%
ذوات اعتبارية أخرى	11 098 889	55 494	7,1%
الأشخـــــاص	12 568 276	62 841	8,1%
مساهمـــــون أجانب	1 998 525	9 993	1,3%
ذوات اعتبارية	1 773 277	8 866	1,14%
أشخاص	225 248	1 126	0,14%
المجمـــــوع	155 375 000	776 875	100,0%

مـــــجلس الإدارة :

السيدة ناجية الغربي
رئيسة المجلس ممثلة الدولة

السيدة درة بالرّايس(*)
ممثلة الدولة

السيد جمال الدين الشيشتي
ممثل الدولة

السيد عبد العزيز المحفوظي
ممثل الدولة

السيد غازي بوليلة
ممثل الدولة

السيد محمد عياد
ممثل الدولة

الشركة التونسية للتامين و إعادة التامين
ممثلة من قبل رئيسها المدير العام

السيد عبد القادر الحمروني
ممثل المساهمين الخواص

السيد محمد صالح خلف الله
ممثل المساهمين الخواص

السيدة ألفة بن عودة سيود
مستقلة

السيد عبد الرزاق اللواتي
مستقل

السيد محمد زروق
ممثل المساهمين الأقلية

اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة

اللجنـــة الدائمـــة للتـــدقيق الـــداخلي تتمثـل المهمـة الأساسية لهذه اللجنة في السهر على تركيز جهاز المراقبـة الداخليـة وحسـن سـيره وضـمان متابعـة أنشطة المراقبة الداخلية والإشراف عليها.

لجنة المخاطر: تهتم بمساعدة مجلس الادارة على الإيفـاء بمسـؤولياته المتعلقـة بالتصـرف فـي المخـاطر ومراقبتهـا وعلـى احتـرام القـوانين والسياسات المضبوطة في هذا المجال

اللجنة الاستراتيجية : يتمثل دورها في مرافقة مجلس الإدارة فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ استراتيجية ومخطط أعمال البنك.

لجنـة تحديد المكافآت والتسميات تتمثل مهامها في إعانة مجلس الإدارة على ضبط سياسة مكافآت تتلاءم مع النتائج الإيجابية المتوسطة والطويلة المدى للبنك.

اللجنة التنفيذية للقرض يتمثل دورها أساسا في إبداء الرأي حول مطالب التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل بالنسبة لمبالغ القروض التي تتجاوز سقوفا معينة.

مراقبـــــو الحســـابات

يعمل مراقبو الحسابات على التأكد من صحة القوائم المالية ووثوقها وتطابقها مع المعايير المحاسبية التونسية وكذلك مع القواعد التي تفرضها السلطات المالية (البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية وإدارة الأداءات...) والمجمع. كما يقيمون فعالية جهاز المراقبة الداخلية للبنك.

ملاحظة :

(*) تم تعيين السيد محمد عياد عوضا عن السيدة درة بالرايس حسب مراسلة وزارة المالية عدد 160 بتاريخ 27 جانفي 2017 (مجلس الإدارة بتاريخ 15 فيفري 2017).

الإدارة العـــــامة :

المديـــــــر العـــــام :

السيد سمـير سعيّـــد

المدير العام المساعـــــد :

السيد مـــراد بكار مكلف بهياكل الاستغلال و بهياكل المساندة (بالنيابة)

مراقب الدولـــــــة :

السيد أنس الهاني

مراقبو الحسابـــــات :

- **مكتب "GEM" العامة للمراجعة والتصرف**

- **مجمع فيناكو –تدقيق واستشارة**

  - **مكتب يحي الرواتبي مالية – تدقيق واستشارة "فيناكو"**
  - **مكتب "ABC تدقيق واستشارة"**

المحيط الاقتصـــــادي الـــــدولي

نمو متوسط إجمالا (3,1 %) ولكنه يتزايد في السداسي الثاني من سنة 2016

سجل الاقتصاد العالمي نموا معتدلا بـ 3,1 % سنة 2016 و3,2 % سنة 2015. وحققت البلدان المتقدمة تطورا لناتجها الداخلي الاجمالي بـ 1,6 % مقابل 2,1 % سنة 2015 مساهمة بـ 41,9 % في النمو الجملي. أما الاقتصاديات الصاعدة فقد تنامت بنفس وتيرة سنة 2015 أي 4,1 % وتقدمت حصتها من الثروة العالمية من 57,1 % إلى 58,1 %.

في الولايات المتحدة، تنامى الناتج الداخلي الإجمالي بـ 1,6 % مقابل 2,6 % سنة 2015. ويفسر هذا التباطؤ خاصة بارتفاع قيمة الدولار وانخفاض أسعار البترول الذين أعاقا الصادرات والاستثمار خلال السداسي الأول. انعكس هذا التوجه بداية من النصف الثاني من العام وتدعم الاقتصاد الأمريكي إذ انتعشت الصادرات وتطورت نفقات الاستهلاك مما حفز النمو. وانخفضت نسبة البطالة إلى أقل من 5 %ولم تبلغ نسبة التضخم 2 %.

في **المملكة المتحدة** مكنت اجراءات تيسير السياسة النقدية التي اتخذها بنك أنقلترا، ومنها تخفيض النسبة المرجعية الأساسية وإدخال عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل، من الحد من تباطؤ نمو الناتج الداخلي الإجمالي الذي تطور بـ 2 % مقابل 2,2 % سنة 2015. ونشط قطاع الخدمات الذي يمثل 80 % من الاقتصاد كما بلغت نسبة البطالة 4,8 % وهو أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات. وتمّ التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 23 جوان لكن لم يؤثر ذلك بشكل محسوس على النشاط الاقتصادي رغم الشكوك بشأن تطور الاقتصاد عند زيادة الحواجز على الحركة التجارية والمالية أو للأشخاص.

المحيط الاقتصـــــــادي الـــــــــدولي

تواصل تطور النشاط في **منطقة اليورو** سنة 2016 لكن بنسق أبطأ إذ بلغ 1,7 % مقابل 2 % العام الماضي. وباستثناء اليونان، ساهمت كل البلدان الأعضاء في ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي وخاصة منها إيرلندا وألمانيا وإسبانيا. وتدعم النشاط الاقتصادي بالطلب الداخلي الذي تحفز بشروط التمويل الملائمة. كما نشط التشغيل لكن مستويات البطالة لا تزال مرتفعة إذ لم تتمكن زيادة الاستثمار بـ 3,3 % من الحد من نقص استغلال الطاقة الإنتاجية.

أما نسبة التضخم فلا تزال منخفضة ولم يتغير مؤشر أسعار الاستهلاك (المنسق) سنة 2015 وازداد بـ 0,2 % سنة 2016 نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

في البلدان الصاعدة، استقر النمو سنة 2016 لكن توجد فروق واضحة بينها.
واصلت **الصين** عملية إعادة توازن اقتصادها لصالح نمو داخلي يستند إلى زيادة الاستهلاك وتحول النشاط من الصناعة إلى الخدمات وأدت هذه السياسة إلى تباطؤ النمو على المدى القصير لكنها ستسمح بانتعاشه المستدام على المدى الطويل. وازداد الناتج الداخلي الاجمالي بـ 6,7 % مقابل 6,9 % سنة 2015 لكن هذه النتيجة تبقى ضمن التوقعات الرسمية من 6,5 % إلى 7 %.

وتأثرت البلدان المنتجة للمواد الأولية سلبا من انخفاض الطلب على هذه المواد ومن مستوى الأسعار المتدني الناتجين أساسا عن تحول الاقتصاد الصيني.
وعرف **البرازيل** ركودا اقتصاديا حادا بدأ في سنة 2015 بينما خفف خفض سعر الريال وغلاء أسعار المواد الأولية خلال النصف الثاني من السنة من تباطؤ الناتج الداخلي الاجمالي الذي تراجع بـ -3,8 % سنة 2015 و-3,5 % سنة 2016.

وعانى اقتصاد **روسيا** من انخفاض أسعار البترول ومن العقوبات الدولية المسلطة منذ 2014. ومكن تحسين النشاط الذي نتج عن رفع أسعار النفط الخام من الحد من تباطؤ الناتج الداخلي الإجمالي الذي انخفض بـ 3,7 % سنة 2015 وبـ 0,6 % سنة 2016.
في **الهند** لا يزال النمو الاقتصادي متينا بـ 6,6 % سنة 2016 و7,6 % سنة 2015 ويسجل هذا البلد تحسنا لشروط الاستثمار وتراجعا للتضخم المالي.

تحملت **افريقيا** آثار تقهقر أسعار المواد الأولية فتراجع نموها إلى 1,7 % وهي أدنى نسبة منذ عقدين. وشكلت البلدان المصدرة للنفط وافريقيا الجنوبية، الذين يساهمون بثلثي إنتاج افريقيا جنوب الصحراء، الجزء الأكبر من التباطؤ. وحققت افريقيا الجنوبية وأنغولا نموا بـ 0,4 %. بينما لم تسجل نيجيريا إلا نسبة تطور الناتج الداخلي الإجمالي بـ -1,7 %.

سجلت **منطقة شمال افريقيا** زيادة نمو بـ 2,6 % سنة 2016 (3,2 % سنة 2015) رغم وضعية اقتصادية جد متباينة. وعرف **المغرب** نموا قويا وأكثر تنوعا في المنطقة لكنه عانى من الجفاف سنة 2016. كما تدعم النمو في **مصر** بسبب الاصلاحات الجارية وعودة ثقة المستثمرين.

وأنجزت البلدان المصدرة للمعادن نموا أضعف سنة 2016 بينما شهدت البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية والتي استثمرت في البنية التحية تقدما هاما لنواتجها الداخلية الاجمالية مثل الكوت ديفوار (7,8 %) وأثيوبيا (8,4 %).

سجلت التجارة العالمية للسلع والخدمات تباطؤا سنة 2016 إذ تطورت من 2,7 % إلى 1,9 % ويعدّ تباطؤ التجارة في البلدان الصاعدة وفي أمريكا الشمالية وتحول الاقتصاد الصيني، الذي أصبح أقل اعتمادا على المواد الأولية والآلات، كأهم أسباب تراجع نمو التجارة العالمية.

الاقتصـــاد التـــونسي

ضعف الاقتصاد (1,1 %) المتفاقم نتيجة تراجع قطاع الفلاحة

في محيط دولي تميز بنمو بطيء، حقق الاقتصاد التونسي تطورا مستقرا لناتجه الداخلي الاجمالي بـ 1,1 %. وسجلت القطاعات الانتاجية الرئيسية نتائج أفضل باستثناء قطاع الفلاحة والصيد البحري.

عانى القطاع الفلاحي تراجعا سببه الأساسي ضعف محاصيل الأشجار المثمرة إذ بلغ إنتاج زيت الزيتون 140 ألف طن سنة 2016 مقابل 340 ألف طن أي تراجع بـ 58,8 % مقارنة بسنة 2015 وبـ 15 % مقارنة بمعدل العشرية الأخيرة. ويرجع هذا الانخفاض إلى النقص المسجل في كميات الأمطار في مناطق الانتاج.

وسجل القطاع الصناعي انخفاضا بـ 0,5 % لمؤشر الإنتاج الصناعي مقابل تراجع بـ 2,4 % سنة 2015. وتفسر هذه النتيجة بالارتفاع المسجل لإنتاج الصناعات المعملية (+1 %) وخاصة منها الصناعات الميكانيكية والكهربائية (+2 %) والصناعات الكيميائية (+13,9 %) مما عوض الانخفاض في الصناعات الغذائية (-2,1 %) والمطاط والبلاستيك (-3,5 %).

أما بالنسبة لقطاع الصناعات الاستخراجية فقد انخفض الانتاج بـ 7,2 % بسبب تراجع انتاج مواد الطاقة (-8,7 %).

وانتفع القطاع السياحي سنة 2016 من انتعاش قدوم غير المقيمين الذي ارتفع إلى 4.525 مليون زائر أي ازداد بـ 7,7 % مقابل -30,8 % سنة 2015. ويعود هذا التطور أساسا إلى تدفق السياح الروس إذ ارتفع عددهم من 52 ألف سنة 2015 إلى 623 ألف مما عوض الانخفاض المسجل على جنسيات أوروبية أخرى. وارتفعت وفود المغاربيين بـ 8,5 % ومنهم الجزائريين بـ 22,1 %.

وتطورت البيتات السياحية الاجمالية بـ 10,5 % مقابل -44,4 % سنة 2015 بالغة 17,874 مليون وحدة. غير أن المقابيض السياحية انخفضت بـ 3,8 % سنة 2016 مقابل -33,4 % سنة 2015 لتبلغ 2.323 مليون دينار.

بلغت الاستثمارات المعلن عنها سنة 2016 في القطاع الصناعي 3.821,2 مليون دينار بزيادة 45,7 % مقارنة بسنة 2015 وهي تخص 3.854 مشروعا مما يسمح بخلق 57.205 فرصة عمل مقابل 49.957 سنة 2015 أي بزيادة 14,5 %. وتصل حصة الجهات الداخلية 64 % من مجموع الاستثمار الصناعي أو 2.093,2 مليون دينار مقابل 1.271,7 مليون دينار أو 48,5 % سنة 2015.

حسب القطاعات، سجل الاستثمار في الصناعات الميكانيكية والكهربائية تطورا بـ 11,14 % سنة 2016 بـ 693,7 مليون دينار. وهذه الزيادة بلغت 71,5 % بالنسبة للصناعات الغذائية و58,4 % بالنسبة لمواد البناء والسيراميك والبلور.

وبالمقابل، انخفضت الاستثمارات في قطاعي النسيج والملابس والجلود والأحذية تباعا إلى 135,3 و11,1 مليون دينار مقابل 225,8 و29,6 مليون دينار سنة 2015.

أما قطاع الخدمات فقد انتفع بـ 1.628,9 مليون دينار من الاستثمارات سنة 2016 مما أدى إلى خلق 40.629 فرصة عمل مقابل تباعا 1.406,6 مليون دينار و37.192 فرصة عمل سنة 2015.

على مستوى التجارة الخارجية، شهدت المبادلات تطورا مماثلا سنة 2016 بـ 5,5 % للصادرات و5,3 % للواردات.

وسجل رصيد الميزان الغذائي مع الخارج عجزا بـ 1.095 مليون دينار مقابل 91 مليون دينار سنة 2015 نتيجة لانخفاض الصادرات بـ 23,1 % مقابل +74,5 % وللزيادة الطفيفة للواردات بـ 2,5 % مقابل 9 %.

وتقدمت صادرات المواد المعملية بـ 12,1 % مقابل 1,2 % سنة 2015. وارتفعت صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية إلى 13.251 مليون دينار أو 45,5 %من مجموع الصادرات وزادت بـ 15,7 % سنة 2016 مقابل 1,1 % العام الماضي. كما تنامت صادرات النسيج والملابس والجلود بـ 8,3 % مقابل انخفاض بـ 7,1 % العام الماضي.

أما صادرات الطاقة ومواد التشحيم فقد انخفضت بـ 17,3 % سنة 2016 بعد التراجع بـ 46,9 % المسجل سنة 2015 إثر انخفاض الأسعار العالمية للمواد النفطية ونقص الانتاج الوطني للنفط الخام.

وتطورت الواردات في ما يخص مواد الاستهلاك (+10,5 % مقابل 1 %) والمواد الأولية وشبه المصنعة (9,9 % مقابل -3,4 %) ومواد التجهيز (9,6 % مقابل -4,2 %). أما واردات الطاقة فقد انخفضت بـ 19,2 % سنة 2016 وبـ 27,1 % سنة 2015.

بلغت نسبة التضخم 3,7 % سنة 2016 مقابل 4,9 % سنة 2015 ويعود هذا الاعتدال إلى تطور أسعار المواد الغذائية والمواد المصنعة تباعا بـ 2,6 % و3,6 % مقابل 5,2 % و4,8 % العام الماضي، إلا أن نسبة التضخم الأساسي (خارج المواد الطازجة والمؤطرة) بقيت مرتفعة بـ 5,2 % سنة 2016 مقابل 5,3 % سنة 2015.

نشاط الشركة التونسية للبنك : الأرقام الرئيسية

	ملايين الدنانير	ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	معدل تطور نسبة النموّ 2012/2016
النشـاط	مجموع الموازنة	7 544,135	7 015,174	7 340,803	7 693,605	8 279,232	2,4%
	إيداعات الحرفاء	5 517,309	5 175,396	5 331,978	5 285,081	5 443,231	-0,3%
	موارد الاقتراض	562,830	519,002	491,000	444,035	354,291	-10,9%
	مجموع الموارد المجمعة	5 937,688	5 525,679	5 823,946	5 729,115	5 797,522	-0,6%
	محفظة السندات التجارية	209,547	215,475	395,173	814,370	1 066,542	50,2%
	محفظة سندات الاستثمار الصافية	279,729	274,583	312,560	299,204	354,612	6,1%
	قائم القروض الإجمالية للحرفاء	7 137,400	7 672,200	7 968,600	7 887,415	8 289,388	3,8%
	قائم القروض الصافية للحرفاء	5 653,400	5 469,200	5 610,800	5 341,440	5 557,026	-0,4%
	مجموع المساعدات الصافية للاقتصاد	6 160,900	5 981,940	6 318,548	6 478,264	6 997,780	3,2%
النتـائج	هامش الوساطة	140,857	155,168	162,152	152,518	160,032	3,2%
	حجم العمولات الصافية	51,919	54,318	55,269	51,740	67,629	6,8%
	رقم الأعمال	400,479	449,105	499,697	504,137	527,677	7,1%
	الناتج البنكي الصافي	225,659	247,213	262,343	269,694	309,581	8,2%
	أعباء التصرف	126,153	126,890	141,505	138,109	155,078	5,3%
	النتيجة الإجمالية للاستغلال	103,283	125,082	126,257	137,482	160,561	11,7%
	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	- 4,707	- 115,453	21,107	33,042	40,518	
الأموال الذاتية	رأس المال	124,300	124,300	124,300	776,875	776,9	58,1%
	احتياطيات منها منحة الدمج	393,265	393,760	394,283	496,522	496,9	6,0%
	أرباح مؤجلة	-225,502	-633,430	-748,883	-727,776	-694,7	32,5%
	منحة الدولة	117,000	117,000	117,000	117,000	117,0	0,0%
	ربح السنة	-4,707	-115,453	21,107	33,042	40,5	
	أموال ذاتية	404,311	-113,823	-92,220	695,664	736,6	16,2%

نشاط الشركة التونسية للبنك : الأرقام الرئيسية

		ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016
مخـــــاطر	نسبة الملاءة	8,57%	-6,21%	-5,17%	13,48%	12,13%
	Tier 1	4,29%	-6,21%	-5,17%	9,12%	8,47%
	نسبة السيولة	93,8%	80,0%	87,4%	136,26%	116,72%
	نسبة تغطية السيولة (LCR)			51,4%	169,4%	199,30%
	الديون المتعثرة	2 104	2 368	2 400	2 508	2 527
	نسبة الديون المصنفة (LCR)	26,9%	28,7%	29,1%	30,3%	28,2%
	نسبة تغطية الديون المصنفة	47,8%	69,5%	73,0%	74,8%	79,5%
	نسبة تغطية الديون المصنفة (صافي من الفوائد المؤجلة)	34,3%	61,9%	65,7%	67,7%	73,1%
مردودية	مردودية الأموال الذاتية	-	-	-18,6%	5,0%	5,8%
	مردودية الأصول	-0,1%	-1,6%	0,3%	0,4%	0,5%
	النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	-2,1%	-46,7%	8,0%	12,3%	13,1%
	العمولات الصافية /الناتج البنكي الصافي	23,0%	22,0%	21,1%	19,2%	21,8%
	هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	62,4%	62,8%	61,8%	56,6%	51,7%
	عمولات صافية/مجموع الأجور	52,3%	54,8%	51,2%	48,5%	59,2%
إنتاجية	الإيداعات/عدد الأعوان (آلاف الدنانير)	2 462,0	2 433,2	2 643,5	2 784,6	2 542,4
	القروض/عدد الأعوان (آلاف الدنانير)	2 522,7	2 571,3	2 781,8	2 813,5	2 595,5
	الناتج البنكي الصافي/عدد الأعوان (آلاف الدنانير)	100,7	116,2	130,1	142,1	144,6
	معامل الاستغلال	55,9%	51,3%	53,9%	51,2%	50,1%
مؤشرات أخرى	عدد الفروع	118	121	123	123	130
	عدد الموزعات الآلية	175	165	175	174	178
	عدد المطارف	1 000	920	885	790	775
مؤشرات السوق المالية	عدد الأسهم (بالآلاف)	24 860	24 860	24 860	155 375	155 375
	سعر الإقفال (بالدينار)	8,960	5,220	5,000	5,600	3,900
	الرسملة في البورصة (مليون دينار)	223	130	124	870	606
	المرابيح في السهم الواحد (بالدينار)	-0,189	-4,644	0,849	0,256	0,261

الشركة التونسية للبنك : قائمة النتائج

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
فوائد ومداخيل مماثلة	382 720	374 209	(8 511)	(2,2%)
فوائد متكبدة وأعباء مماثلة	(230 566)	(214 177)	16 389	(7,1%)
الهامش الصافي للفوائد	**152 154**	**160 032**	**7 877**	**5,2%**
عمولات مقبوضة	55 694	71 548	15 854	28,5%
عمولات مدفوعة	(3 877)	(3 919)	(42)	1,1%
صافي العمولات	**51 817**	**67 629**	**15 812**	**30,5%**
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	50 179	65 634	15 455	30,8%
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	15 544	16 287	743	4,8%
الناتج البنكي الصافي	**269 694**	**309 581**	**39 887**	**14,8%**
ايرادات استغلال أخرى	5 899	6 058	159	2,7%
أعباء الأعوان	(106 672)	(114 219)	(7 547)	7,1%
الأعباء العامة للاستغلال	(24 992)	(33 605)	(8 613)	34,5%
مخصصات للاستهلاك	(6 443)	(7 253)	(809)	12,6%
النتيجة الاجمالية للاستغلال	**137 484**	**160 561**	**23 077**	**16,8%**
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم	(85 819)	(105 231)	(19 412)	22,6%
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(15 726)	(12 186)	3 540	(22,5%)
نتيجة الاستغلال	**35 939**	**43 144**	**7 205**	**20,0%**
رصيد ربح/خسارة عناصر عادية أخرى	(1 872)	(1 521)	351	(18,8%)
أداءات على الشركات	(1 025)	(1 100)	(75)	7,3%
نتيجة الأنشطة العادية	**33 042**	**40 523**	**7 481**	**22,6%**
أداءات ومساهمات دورية	-	(5)	(5)	
النتيجة الصافية	**33 042**	**40 518**	**7 476**	**22,6%**

الشركة التونسية للبنك : الموازنة

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
الأصـــــول				
خزانة وأموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	229 512	279 765	50 253	21,9%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	235 090	301 566	66 476	28,3%
مستحقات صافية على الحرفاء	5 341 440	5 557 026	215 586	4,0%
محفظة السندات التجارية	814 370	1 066 542	252 172	31,0%
محفظة الاستثمار	299 204	354 612	55 408	18,5%
الأصول الثابتة	88 049	99 183	11 134	12,6%
أصول أخرى	685 941	620 538	(65 403)	(9,5%)
مجموع الأصـول	**7 693 605**	**8 279 232**	**585 627**	**7,6%**
الخصـــــوم				
البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية	312 780	827 873	515 093	164,7%
إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية	87 624	83 052	(4 572)	(5,2%)
إيداعات وأموال الحرفاء	5 285 081	5 443 231	158 150	3,0%
اقتراضات وموارد خصوصية	444 035	354 291	(89 744)	(20,2%)
خصوم أخرى	868 424	834 180	(34 244)	(3,9%)
مجموع الخصـوم	**6 997 943**	**7 542 627**	**544 684**	**7,8%**
أموال ذاتية	**695 663**	**736 605**	**40 942**	**5,9%**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**7 693 605**	**8 279 232**	**585 627**	**7,6%**

نشـــاط الشـــركة التـــونسية للبـنك

إنجازات مطابقة للأهداف المرسومة بالنسبة لـ 2016، وهي سنة التأهيل، وعكس لمسار منحى النجاعة

بالاعتماد على خلاصات عملية التدقيق الشامل لـ PWC نجح البنك خلال النصف الأول من سنة 2016 في إعداد استراتيجيته الجديدة بصفة تشاركية حسب منوال Buttom-up مع مساهمة جميع الوظائف وإشراك أكثر من 200 إطار للبنك.

وترتكز هذه الاستراتيجية، التي اتفقت عليها جميع الأطراف على رؤيا تتمحور حول أربعة أعمدة :

- بالنسبة لحرفائه : شريك تنمية متجدد وناجع وفي الاستماع داوما ؛
- بالنسبة للمساهمين : تؤمّن الشركة التونسية للبنك نموا سليما ذا مردودية ومتواصلا ؛
- بالنسبة لموظفيه : مناخ جذاب ومتفتح ومنعش ومختص ؛
- بالنسبة لتونس: فاعل اقتصادي واجتماعي مؤثر ومسؤول ورئيسي.

وتتوقع الاستراتيجية الجديدة ثلاث آفاق للتأثير تلخص كالآتي :

- نهاية سنة 2016 : عكس منحى النجاعة
- نهاية سنة 2018 : استعادة نمو مثمر ومستديم
- نهاية سنة 2020 : اعتلاء منصة التتويج

وفي هذا الإطار، تم تحقيق الأهداف المرسومة بعنوان السنة المحاسبية 2016 إجمالا وتم تسجيل نسب إنجاز مطابقة تماما للتقديرات.

في هذا السياق، سجلت مؤشرات النشاط والمردودية الأساسية تحسنا ملحوظا مقارنة بمستوياتها في نهاية سنة 2015.

فمن ناحية الموارد، واصل البنك مجهوداته فيما يتعلق بتعبئة إيداعات الحرفاء الرامية إلى إعطاء الأولوية للموارد غير المكلفة من أجل احتواء الكلفة المتوسطة الجملية للموارد في مستوى تنافسي وذلك، في ظرف يتّسم بأزمة سيولة حادة وتوسع لعمليات المزايدة.

- انتقلت الموارد الموسّعة من 5.956,5 مليون دينار في نهاية 2015 إلى 6.014,6 مليون دينار في موفى سنة 2016.

يرجع هذا التطور بالخصوص إلى الزيادة على مستوى إيداعات الحرفاء (+158,2 مليون دينار أو +3,0 %).

شمل هذا التحسن، أساسا، الإيداعات تحت الطلب التي ارتفعت بـ 136,9 مليون دينار أو 7,0 % وإيداعات الادخار التي سجلت تطورا بـ 129,0 مليون دينار أو 5,9 % وهو ما يعكس، في الواقع، المجهودات المبذولة من قبل البنك لإعادة توازن وزيادة فعالية بنية موارده.

مع ذلك، سجلت الإيداعات لأجل تراجعا بـ 139,6 مليون دينار أو 13,7 % وذلك طبقا لاختيار البنك المتعمّد والقاضي باحتواء كلفة هذا الصنف من الايداعات في حدود مقبولة.

وفي ما يخصّ الاستعمالات، واصلت الشركة التونسية للبنك مجهوداتها لدعم نمو البلاد رغم ظرف اقتصادي صعب مع ايلاء أهمية خاصة لتطهير وتغطية محفظة ديونها المتعثّرة.

- وهكذا سجل القائم الاجمالي للقروض الممنوحة للحرفاء زيادة بـ 402 مليون دينار أو 5,1 % شملت تقريبا جميع أصناف القروض.

كما ناهزت القروض الصافية من المدخرات والفوائد المؤجلة 5.557 مليون دينار في نهاية سنة 2016 وهو ما يعادل تقدما بـ 215,6 مليون دينار أو 4 % مقارنة بمستواها في موفى السنة المحاسبية السابقة.

وباعتبار التغيرات السابقة، تحسّنت نسبة التحول لتبلغ 95,9 % في موفى شهر ديسمبر 2016 مقابل 93,2 % في نهاية سنة 2015.

- شهد قائم محفظة السندات التجارية بدوره ارتفاعا لينتقل من 814,4 مليون دينار إلى 1.066,6 مليون دينار وتندرج هذه الزيادة في إطار توجهات البنك الرامية إلى إعادة تكوين محفظة السندات وضمان مصدر مداخيل قارة.

- بالتوازي، بلغ القائم الاجمالي لمحفظة سندات الاستثمار 568,9 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 533,4 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015 ليسجل ارتفاعا بـ 35,5 مليون دينار.

وفي هذا الإطار، بلغ الناتج البنكي الصافي 309,6 مليون دينار ويمثل بذلك تحسنا بـ 39,9 مليون دينار أو 14,8 % إضافة إلى تحسن النتيجة الاجمالية للاستغلال التي شهدت زيادة بـ 23,1 مليون دينار أو 16,8 %لتبلغ 160,6 مليون دينار.
من ناحية أخرى وبفضل المجهودات الهامة المبذولة فيما يتعلق بتغطية المخاطر، ارتفعت كلفة المخاطر الصافية الجملية بـ 15,9 مليون دينار أو 16 % من سنة 2015 إلى سنة 2016 لتنتقل من 101,5 مليون دينار إلى 117,4 مليون دينار.

شملت هذه الزيادة أساسا مخصصات المدخرات الصافية على المخاطر والأعباء وتعلقت بالخصوص بكلفة التطهير الاجتماعي التي ستقسّم على ثلاث سنوات (24,4 مليون دينار).

باعتبار هذه التطورات وتحت تأثير ادراج أعباء أداء سنة 2016 بما قيمته 1,1 مليون دينار، سجلت النتيجة الصافية تقدما بـ 7,5 مليون دينار أو 22,6 % لتبلغ 40,5 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 33,0 مليون دينار قبل سنة.

المـــــــوارد :

مجهودات متواصلة لتنمية الموارد مع توجه يدعم :

- تعبئة الايداعات ذات الكلفة الضعيفة
- المحافظة على قاعدة تجارية مستقرة ومتنوعة
- التحكم في التكاليف

أقفلت الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2016 بزيادة على مستوى الموارد الموسعة بـ 58 مليون دينار أو 1 % لتبلغ 6.014,6 مليون دينار مقابل تراجع بـ 162,4 مليون دينار أو 2,7 % مسجل السنة الفارطة.

تعزى نسبة الارتفاع الضعيفة أساسا إلى تراجع موارد الاقتراض والذي لا ينبغي أن يحجب التألق الملاحظ على مستوى تعبئة الايداعات لدى الحرفاء. إذ شهدت إيداعات الحرفاء ارتفاعا بـ 158,2 مليون دينار أو 3 % شمل بالخصوص الإيداعات تحت الطلب (+136,9 مليون دينار أو +7,0 %) وإيداعات الادخار (+129,0 مليون دينار أو +5,9 %).

أما بالنسبة للإيداعات لأجل فقد سجلت تراجعا بـ 139,6 مليون دينار أو 13,7 % مدعوما بتخلي البنك عن تجديد عدد من التوظيفات المكلفة وتوجهه نحو التحكم الأفضل في كلفة موارده في سياق متضاعف للمزايدات .

كما واصلت موارد الاقتراض في نسق التنازلي لتتراجع من 444,0 مليون دينار إلى 354,0 مليون دينار ويعزى هذا الانخفاض، خاصة، إلى تسديد مبالغ الأقساط المتعلقة بعدد من الاقتراضات واللجوء الضعيف للبنك الضعيف إلى سحوبات جديدة على الخطوط الخارجية.

بملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
إيداعات الحرفاء	5 285,1	5 443,2	158,2	3,0%
وساطة مالية	227,4	217,0	-10,4	-4,6%
موارد اقتراض	444,0	354,3	-89,7	-20,2%
مجموع الموارد الموسّعة	**5 956,5**	**6 014,6**	**58,0**	**1,0%**

1- إيداعات الحرفاء :

بلغ قائم إيداعات الحرفاء 5.443,2 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 5.285,1 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015.
ميز الارتفاع الملاحظ أساسا الإيداعات تحت الطلب وإيداعات الادخار التي انتقلت على التوالي من 1.947,3 مليون دينار إلى 2.084,2 مليون دينار ومن 2.191,3 مليون دينار إلى 2.320,3 مليون دينار.

كما تراجعت الايداعات لأجل من 1.016,0 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 876,4 مليون دينار في موفى ديسمبر 2016 وذلك، طبقا لتوجه البنك المتعمد إلى الحد من لجوئه لهذا الصنف من الموارد واحتواء كلفة موارده في حدود تنافسية.

وعلى ضوء هذه التطورات، بقيت بنية إيداعات الحرفاء تقريبا مماثلة للبنية الملاحظة في نهاية سنة 2015 والتي تميزت بهيمنة إيداعات الادخار والإيداعات تحت الطلب بحصة إجمالية بلغت حوالي 81 % من مجموع إيداعات الحرفاء في نهاية سنة 2016.
كما تراجعت حصة الإيداعات لأجل –التي تمثل نسب المكافأة الأعلى– بـ 3,1 نقاط مئوية لتنتقل من 19,2 % إلى 16,1 % في موفى ديسمبر 2016.

بملايين الدنانير	ديسمبر 2015	الحصة	ديسمبر 2016	الحصة	التغير	%
إيداعات تحت الطلب	1 947,3	37%	2 084,2	38%	136,9	7,0%
منها إيداعات تحت الطلب بالعملة الأجنبية	617,7	12%	618,0	11%	0,2	0,0%
إيداعات لأجل	1 016,0	19%	876,4	16%	-139,6	-13,7%
إيداعات الإدخار	2 191,3	42%	2 320,3	43%	129,0	5,9%
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	130,4	3%	162,3	3%	31,8	24,4%
مجموع إيداعات الحرفاء	**5 285,1**	**100%**	**5 443,2**	**100%**	**158,2**	**3,0%**

2- موارد الاقتراض :

في نهاية السنة المحاسبية 2016 استقرّ قائم موارد الاقتراض في حدود 354,3 مليون دينار ليتراجع بـ 89,7 مليون دينار أو 20,2 % مقارنة بمستواه في موفى ديسمبر 2015.

ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع قائم الاقتراضات الرقاعية والخاصة الناجم بالخصوص عن تسديد مبالغ الأقساط التعاقدية.

بالتوازي، سجّل قائم الموارد الخصوصية انخفاضا طفيفا ليبلغ 192,7 مليون دينار مقابل 193,7 مليون دينار قبل سنة تبعا للجوء البنك لسحوبات جديدة على خطوط التمويل الخارجية.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
اقتراضات مجسمة	**250,4**	**161,6**	**-88,8**	**-35,5%**
اقتراضات رقاعية	240,3	154,4	-85,9	-35,7%
فوائد للدفع ودّيون مرتبطة	10,0	7,2	-2,8	-28,4%
موارد خصوصية	**193,7**	**192,7**	**-1,0**	**-0,5%**
خطوط الاقتراض	189,8	190,0	0,2	0,1%
فوائد ومنح مستحقة	3,8	2,7	-1,1	-29,6%
موارد الإقتـــراض	**444,0**	**354,3**	**-89,7**	**-20,2%**

3- وســـاطة مـــــالية :

في موفى السنة المحاسبية 2016، بلغ قائم توظيفات الحرفاء في الأدوات النقدية والمالية 217 مليون دينار مقابل 227,4 مليون دينار في نهاية سنة 2015 ليسجل، بذلك تراجعا بـ 10,4 مليون دينار أو 4,6 %.

ميز هذا التراجع التوظيفات في أوراق الخزينة (-3,7 مليون دينار) وأذون الخزينة قصيرة الأجل (-7,1 مليون دينار).

الاستعمـــالات

في ظرف اقتصادي قاتم، واصلت الشركة التونسية للبنك أداء دورها كفاعل أساسي في تمويل الاقتصاد بتوسيع نطاق مساعداتها إلى جميع قطاعات النشاط وتمويل المديونية العمومية...

1- المساعدات للاقتصـــــاد :

سجل إجمالي المساعدات للاقتصاد نموا بـ 686 مليون دينار أو 7,4 % ليبلغ 9.944,4 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 9.258,5 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015.

شملت هذه الزيادة، أساسا، القروض الإجمالية الممنوحة للحرفاء (+402 مليون دينار أو 5,1 %) وبدرجة أقل، محفظة سندات البنك (+287,7 مليون دينار أو 21,3 %).
وباعتبار المبلغ الإضافي للمدخرات والفوائد المؤجلة، سجل القائم الصافي للمساعدات للاقتصاد تطورا بـ 519,5 مليون دينار أو 8,0 % ليبلغ 6.997,8 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2016 مقابل 6.478,3 مليون دينار قبل سنة.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
المساعدات الإجمالية للاقتصاد	**9 258,4**	**9 944,5**	**686,0**	**7,4%**
المستحقات الاجمالية على الحرفاء	7 887,4	8 289,4	402,0	5,1%
محفظة السندات	1 347,8	1 635,5	287,7	21,3%
أوراق الخزينة	23,3	19,6	- 3,7	-15,7%
مدخرات وفوائد معلقة	**2 780,2**	**2 946,7**	**166,5**	**6,0%**
مدخرات	1 635,3	1 689,4	54,1	3,3%
فوائد معلقة	1 144,9	1 257,2	112,4	9,8%
المساعدات الصافية للاقتصاد	**6 478,3**	**6 997,8**	**519,5**	**8,0%**

2- القروض الصافية على الحرفـــاء :

في نهاية ديسمبر 2016، بلغ القائم الإجمالي للقروض الممنوحة للحرفاء 8.289,4 مليون دينار مقابل 7.887,4 مليون دينار قبل سنة بزيادة بلغت 402 مليون دينار أو 5,1 %. ميز هذا النسق التصاعدي مختلف أصناف القروض وفي هذا السياق :

- سجلت قروض الاستثمار ارتفاعا بـ 147,1 مليون دينار أو 4,1 % لتنتقل من 3.555,7 مليون دينار إلى 3.702,8 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016 كما استقرت حصتها في حدود 44,7 % من إجمالي القروض الممنوحة للحرفاء (45,1 % في سنة 2015).

- انتقلت قروض الأفراد من 1.510,8 مليون دينار إلى 1.647,1 مليون دينار بزيادة بلغت 136,3 مليون دينار أو 9,0 % مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2015 لتمثل حصتها 19,9 % من إجمالي القروض الممنوحة للحرفاء (بارتفاع يقدر بـ 0,7 نقطة مائوية).

- تحسنت قروض التصرف بدورها بـ 125,9 مليون دينار أو 4,8 % لتستقر في حدود 2.735,8 مليون دينار في نهاية سنة 2016 ويتماشى هذا التطور مع توجهات البنك الرامية الى الرفع من حصة هذا الصنف من التعهدات.

وبالتوازي، واصل البنك تخصيص المدخرات الضرورية لتغطية الديون المتعثرة ومن بينها خاصة الديون ذات الأقدمية التي تجاوزت 3 سنوات أو أكثر في صنفي المخاطر 4 و5 وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 2013-21 القاضي بتخصيص مدخرات إضافية.

وسجل قائم القروض الصافية من المدخرات والفوائد المؤجلة ارتفاعا بـ 215,6 مليون دينار أو 4 % ليبلغ 5.557 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 5.341,4 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015.

وباعتبار ما سبق، بقيت هيكلة القروض الإجمالية المتميزة بهيمنة قروض الاستثمار مستقرة تقريبا.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
المستحقات الإجمالية على الحرفاء	**7 887,4**	**8 289,4**	**402,0**	**5,1%**
قروض التصرف	2 609,8	2 735,8	125,9	4,8%
قروض الاستثمار	3 555,7	3 702,8	147,1	4,1%
قروض للأفراد	1 510,8	1 647,1	136,3	9,0%
قروض أخرى	211,1	203,8	- 7,3	-3,5%
مدخرات وفوائد معلقة	**2 546,0**	**2 732,4**	**186,4**	**7,3%**
مدخرات	1 401,1	1 475,1	74,0	5,3%
فوائد معلقة	1 144,9	1 257,2	112,4	9,8%
المستحقات الصافية على الحرفاء	**5 341,4**	**5 557,0**	**215,6**	**4,0%**

كنتيجة لارتفاع القروض الصافية بنسق أسرع من نسق تطور الموارد (باعتبار موارد الاقتراض) تحسنت نسبة التحول لتبلغ 96 % في نهاية سنة 2016 مقابل 93 % في موفى سنة 2015.

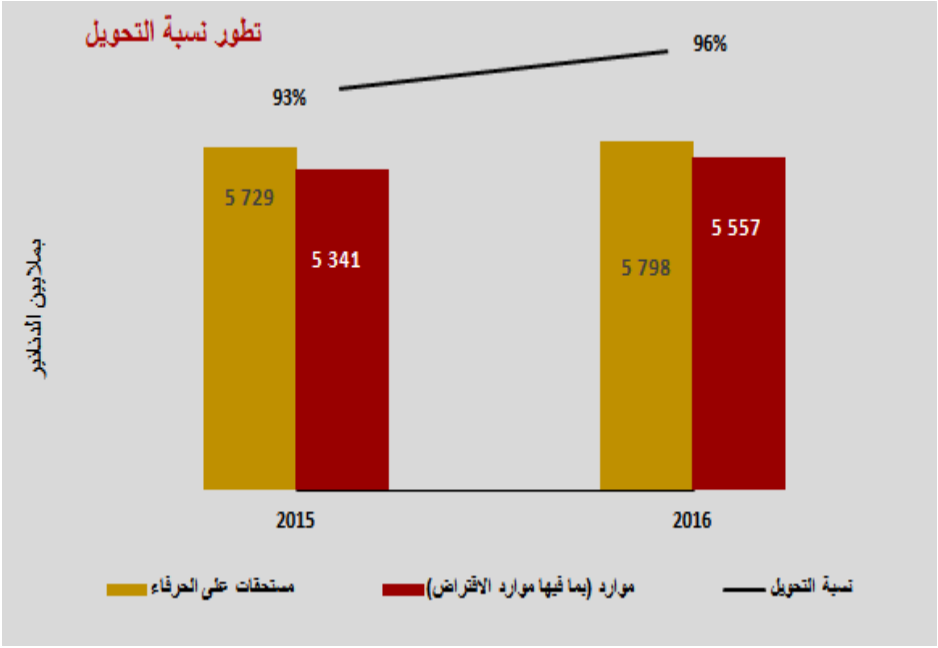

3- محفظـــة السنـــدات :

شهد القائم الاجمالي لمحفظة السندات تقدما بـ 287,8 مليون دينار أو 21,3 % ليبلغ 1.635,5 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 1.347,8 مليون دينار قبل سنة.

3-1- محفظة السندات التجارية : (252,2+ مليون دينار أو 31 %)

بلغت محفظة السندات التجارية المكونة من سندات الدولة 1.066,6 مليون دينار في موفى سنة 2016 بزيادة تقدر بـ 252,2 مليون دينار أو 31,0 % مقارنة بمستواها المسجل في موفى السنة المحاسبية 2015. تتكون محفظة السندات التجارية للبنك أساسا من رقاع خزينة قابلة للتنظير (334,6+ مليون دينار) ذات آجال الاستحقاق الطويلة ومستويات المردودية العالية. وفي هذا السياق، تجدر الاشارة إلى سعي البنك إلى ضمان مصدر مداخيل قار وقليل المخاطر عبر دعم محفظة رقاع الخزينة .

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
سندات المبادلة	103,3	20,9	-82,4	-79,8%
سندات التوظيف	711,1	1 045,7	334,7	47,1%
محفظة السندات التجارية	**814,4**	**1 066,6**	**252,2**	**31,0%**

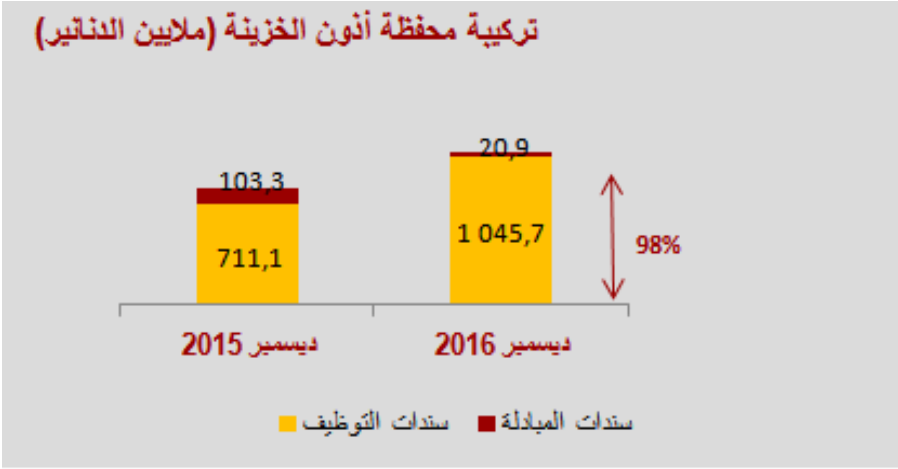

3-2- محفظة سندات الاستثمار : (+35,5 مليون دينار) :

سجل القائم الاجمالي لمحفظة سندات الاستثمار ارتفاعا بـ 35,5 مليون دينار أو 6,7 % ليبلغ 568,9 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2016 مقابل 533,4 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015.

شملت هذه الزيادة أساسا :

- قائم سندات الاستثمار (61,4+ مليون دينار أو 61,8+ %) المتأتي خاصة من الاكتتاب في القرض الرقاعي المشروط TFB بحوالي 40 مليون دينار؛
- حصص البنك في الشركات المرتبطة (18,3+ مليون دينار أو 14,8+ %).

كما استقر القائم الصافي من المدخرات لمحفظة سندات الاستثمار في حدود 355,3 مليون دينار بزيادة بلغت 56,1 مليون دينار أو 18,8 % مقارنة بمستواه المسجل في نهاية سنة 2015.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
المحفظة الاجمالية للسندات	**533,4**	**568,9**	**35,5**	**6,7%**
سندات الاستثمار	99,4	160,8	61,4	61,7%
سندات المساهمة	201,9	198,1	-3,8	-1,9%
حصص في الشركات الشريكة والمشتركة	87,2	48,3	-38,9	-44,6%
حصص في الشركات المرتبطة	123,7	142,0	18,2	14,8%
مساهمات في إعادة التقويت	21,2	19,7	-1,5	-6,9%
مدخرات	**234,2**	**214,3**	**-19,9**	**-8,5%**
صافي محفظة السندات	**299,2**	**354,6**	**55,4**	**18,5%**

التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات خارج الموازنة تقدما بـ 388,4 مليون دينار لتبلغ 1.609,8 مليون دينار مقابل 1.221,4 مليون دينار السنة الماضية.

وخصّ هذا التطور جميع أنواع التعهدات تقريبا:

- سجلت التعهدات لفائدة أو بأمر الحرفاء زيادة بـ 233,2 مليون دينار خاصة على مستوى فتح الاعتمادات المستندية (+109,1 مليون دينار).
- تنامت التعهدات لفائدة أو بأمر البنوك بـ 155,2 مليون دينار أو 38,7 % لتبلغ 556,7 مليون دينار في موفى السنة المالية 2016.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
تعهدات لصالح أو بأمر الحرفاء	819,9	1 053,2	233,2	28,4%
فتح اعتمادات مستندية	176,1	285,2	109,1	62,0%
قروض ممنوحة عير مستعملة	76,5	128,2	51,7	67,5%
ضمانات وكفالات	557,2	634,8	77,6	13,9%
مساهمات غير مدفوعة	3,1	4,9	1,9	60,0%
تعهدات على أوراق الخزينة	7,0	0,0	-7,0	-100,0%
تعهدات لصالح أو بأمر البنوك	401,5	556,7	155,2	38,7%
بنوك غير مقيمة منتصبة بالخارج	401,5	556,7	155,2	38,7%
تأكيد القروض المستندية	49,8	50,3	0,5	0,9%
ضمانات أخرى نهائية	351,6	506,4	154,7	44,0%
مجموع التعهدات خارج الموازنة	**1 221,4**	**1 609,8**	**388,4**	**31,8%**

الأمـــوال الذاتيـــــة :

- **مستوى مريح للأموال الذاتية من شأنه أن يمكّن البنك من احترام المقتضيات القانونية لمؤشرات الملاءة**

سجّلت الأموال الذاتية للبنك زيادة بـ 40,9 مليون دينار لتنتقل من 695,7 مليون دينار في موفى سنة 2015 إلى 736,6 مليون دينار في موفى سنة 2016.

ويوافق هذا النمو النتائج المسجلة في نهاية سنة 2015 (33 مليون دينار) وسنة 2016 (40,9 مليون دينار).

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
رأس المال	776,9	776,9	-	0,0%
مخصصات الدولة	117,0	117,0	-	0,0%
احتياطيات	464,7	465,1	0,5	0,1%
أسهم ذاتية	(5,5)	(5,5)	(0,0)	0,6%
أموال ذاتية أخرى	37,3	37,3	-	0,0%
نتائج مرحلة	(727,8)	(694,7)	33,0	(4,5%)
نتيجة السنة المحاسبية	33,0	40,5	7,5	22,6%
أموال ذاتية	**695,7**	**736,6**	**40,9**	**5,9%**

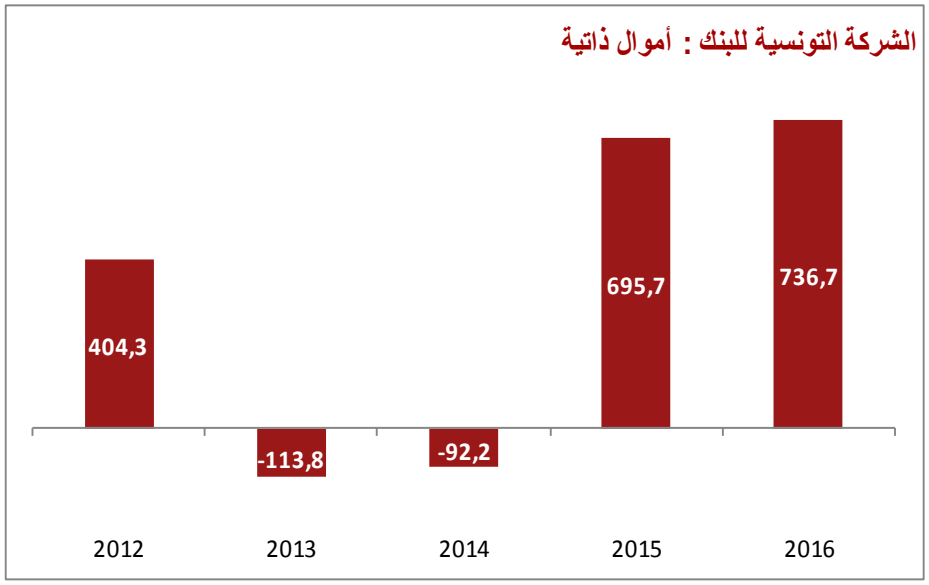

جـــودة الأصـــول والسيولـــة :

مواصلة المجهودات الرامية إلى التحكم في تطور الديون المتعثرة وتحقيق تغطية أفضل

1. تطـوّر الديـــون المتعثـــرة :

في موفى ديسمبر 2016 سجل القائم الاجمالي للديون المتعثرة زيادة طفيفة بـ 0,8 % ليبلغ 2.528 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016.
ونتج عن زيادة المستحقات السليمة بنسق أهم تحسن ملحوظ لنسبة الديون المتعثرة التي تراجعت من 30,3 % إلى 28,2 % أو ما يعادل ربحا بحوالي نقطتين مائوية.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
إجمالي المستحقات	8 273	8 974	701,0	8,5%
مستحقات سليمة	5 765	6 446	681	11,8%
مستحقات مشكوك في خلاصها أو متنازع عليها	2 508	2 528	20	0,8%
نسبة الديون المتعثرة	30,3%	28,2%		
مدخرات	1 327	1 406,8	79	6,0%
فوائد معلقة	552	603,3	52	9,3%
صافي المستحقات	6 394	6 964	570	8,9%
نسبة تغطية الديون المتعثرة (المعنى الموسع)	74,9%	79,5%		
نسبة تغطية الديون المتعثرة الصافية من الفوائد المعلقة	67,9%	73,09%		

2.تغطـية الديـون المتعثـــرة :

واصلت الشركة التونسية للبنك، خلال السنة المحاسبية 2016، مجهوداتها المبذولة فيما يتعلق بتخصيص المدخرات الضرورية.

في هذا السياق، تحسنت نسبة التغطية الاجمالية للديون المتعثرة (الصافية من الفوائد المؤجلة) أكثر لتنتقل من 67,9 % في نهاية سنة 2015 إلى مستوى مريح أو 73,1 % في موفى السنة المحاسبية 2016 وهو ما يعادل زيادة بـ 5,2 نقاط مئوية.

يرجع هذا المستوى المريح للتغطية، أساسا، إلى تكوين مدخرات إضافية هامة على الديون ذات الأقدمية التي تجاوزت 3 سنوات في قسمي المخاطر 4 و5.
وعلى هذا الأساس، إرتفع قائم المدخرات والفوائد المعلقة المخصصة لتغطية الديون المتعثرة بـ 129 مليون دينار أو 6,9 % ليبلغ 2.009 مليون دينار في نهاية 2016 مقابل 1.879 مليون دينار في موفى سنة 2015.

الشركة التونسية للبنك : تطور نسبة مستحقات الديون المتعثرة

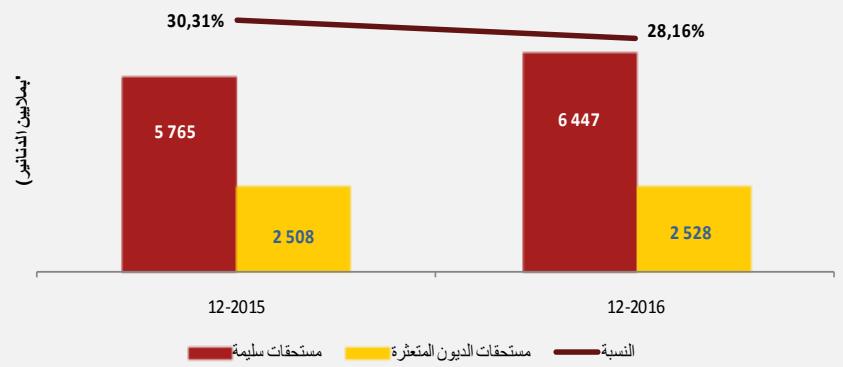

3- مـــؤشر المـــــــلاءة :

بقيت مؤشرات الملاءة مستقرة في مستويات أعلى من المتطلبات التنظيمية رغم إدراج المتطلبات من الأموال الذاتية المملاة من قبل البنك المركزي التونسي لتغطية المخاطر العملية ضمن المخاطر المحتملة.

في هذا السياق، سجلت المخاطر المحتملة ارتفاعا بـ 918,7 مليون دينار منها 500 مليون دينار تعادل المبلغ الضروري لتغطية المخاطر العملية طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 03-2016.

وبالتوازي، ارتفعت الأموال الذاتية الصافية الأساسية (Tier 1) بـ 45 مليون دينار لتبلغ 555,3 مليون دينار كما بلغت الأموال الذاتية الصافية الاجمالية 795,3 مليون دينار مقابل 760,6 مليون دينار في سنة 2015.
ترتب عن التأثير المزدوج لجميع هذه العوامل تراجع للمؤشرات التنظيمية كالآتي :

- مؤشر Tier 1 : 0,58- % ليتراجع من 9,05 % إلى 8,47 % مقابل حد قانوني بـ 7 % ؛
- مؤشر الملاءة : 13,5- % ليتراجع من 13,48 % إلى 12,13 % مقابل حد قانوني بـ 10 %.

مؤشر الملاءة

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
صافي الأموال الذاتية الأساسية	510,2	555,3	45,1	8,8%
أموال ذاتي إضافية	250,4	240,0	-10,4	(4,2%)
مجموع الأموال الذاتية الصافية	**760,6**	**795,3**	34,7	4,6%
مجموع المخاطر المحتملة	**5 640,2**	**6 558,9**	918,7	16,3%
النسبة الإجمالية للملاءة	**13,48%**	**12,13%**		
الحد القانوني الأدنى	10%	10%		
نسبة الملاءة Tier-1	**9,05%**	**8,47%**		
الحد القانوني الأدنى	7%	7%		

رغم هذا التراجع واصل البنك تمتعه بفوائض أموال ذاتية مريحة :

- 139 مليون دينار بعنوان مؤشر الملاءة الإجمالي
- 96 مليون دينار بعنوان مؤشر Tier 1

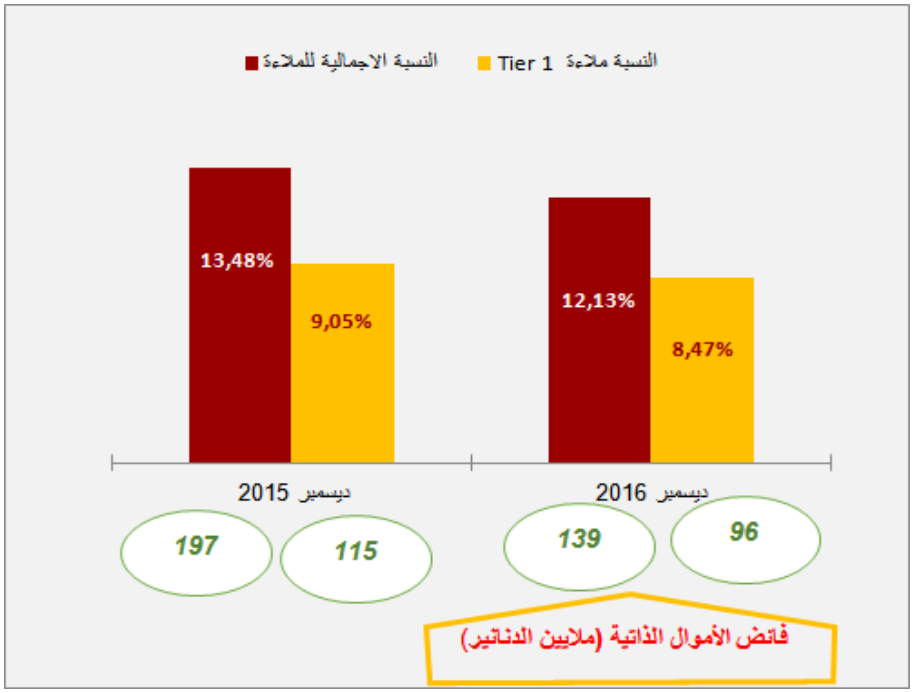

4- نسبة تغطية السيـــولة (LCR)

رغم التراجع الملاحظ على مستوى الأصول السّائلة عالية الجودة (379- مليون دينار) شهد مؤشر نسبة تغطية السيولة الشهري الذي يقاس بنسبة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية المدفوعة تحسنا بـ 30,1 نقطة مئوية ليبلغ 199,3 % في نهاية ديسمبر 2016 مقابل 169,4 % في موفى ديسمبر 2015 وذلك تحت تأثير تراجع صافي التدفقات النقدية المدفوعة (263- مليون دينار).

5- مؤشر السيـــــولة :

بلغ مؤشر السيولة المعرف بمعدل الأصول المحققة إلى الخصوم المطلوبة 116,7 % في نهاية سنة 2016 وهو يفوق الحد التنظيمي المطلوب (100 %).

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
صافي التدفقات النقدية المدفوعة	485,0	222,0	(263)	-54,%
الأصول السائلة عالية الجودة	821,0	442,0	(379)	-46,%
نسبة تغطية السيولة	**169%**	**199%**		
الحد القانوني	70%	80%		

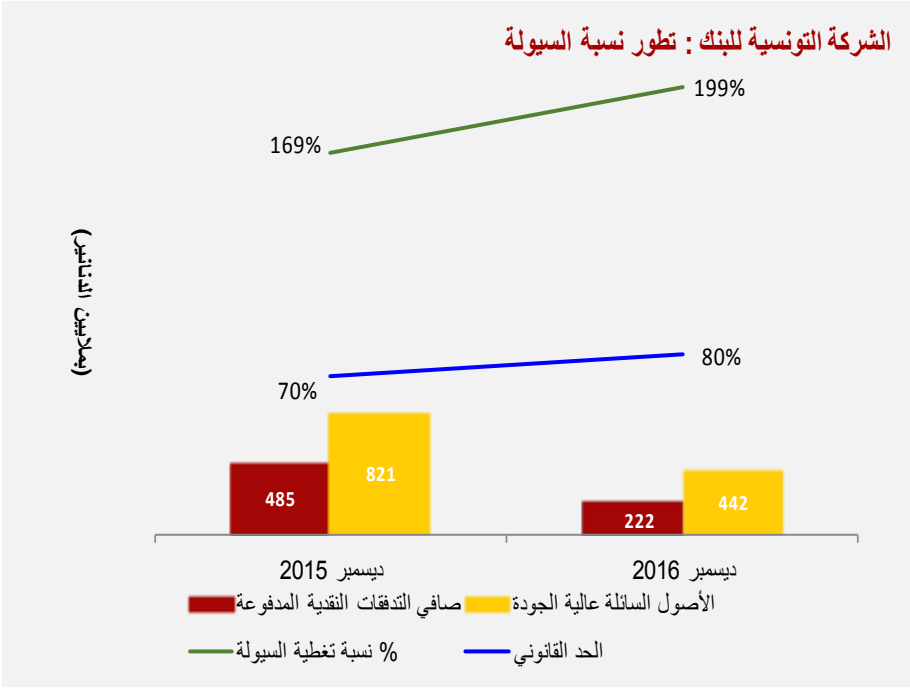

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
أصول قابلة للتحقيق مرجحة	2 879,7	3 063,4	183,7	6,4%
خصوم جارية مرجحة	2 113,4	2 624,5	511,1	24,2%
نسبة السيولة	**136,3%**	**116,7%**		
الحد القانوني الأدنى	100%	100%		

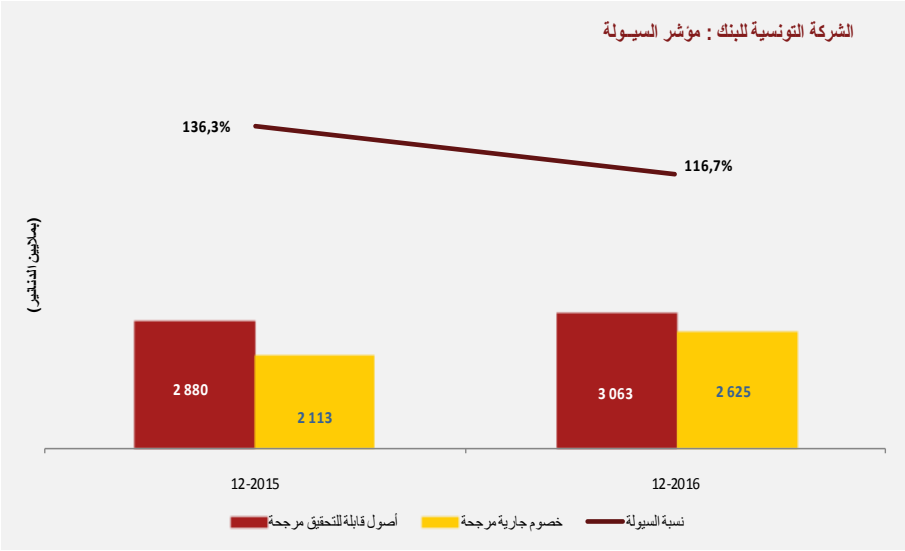

6- السيـــولة وما يعـــادلها :

على أساس التدفقات النقدية، تراجعت السيولة وما يعادلها لتنتقل من 157 مليون دينار إلى مستوى سلبي (-342,4 مليون دينار) في نهاية السنة المحاسبية 2016 وتسجل، بذلك، انخفاضا بـ 499,3 مليون دينار.

ميزت هذه الوضعية أساسا التدفقات المتأتية من نشاط التمويل (عرفت السنة المحاسبية 2015 تجسيم عملية الترفيع في رأس مال البنك).

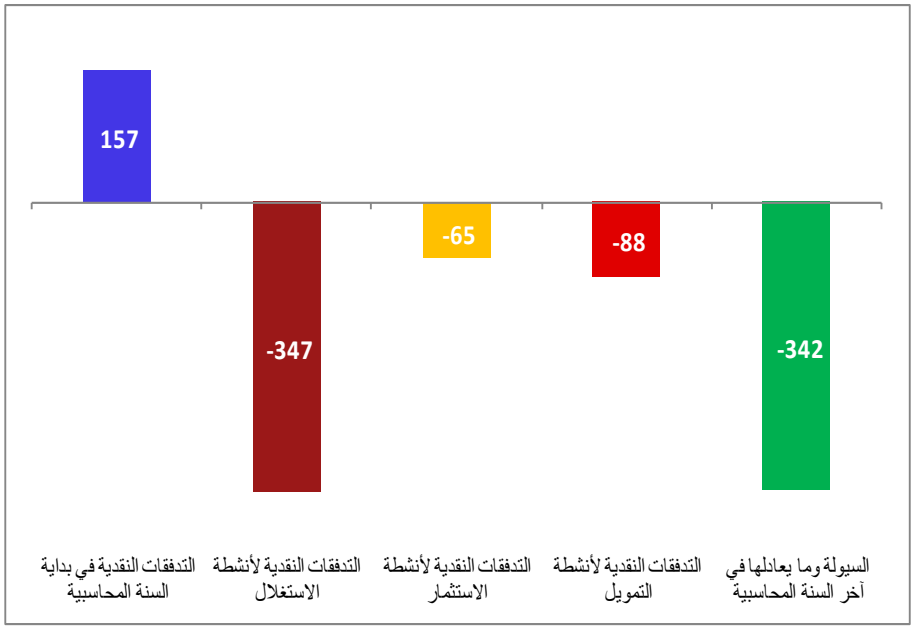

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
التدفقات النقدية لأنشطة الاستغلال	(172)	(347)	(174,8)	102%
التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار	7	(65)	(71,8)	
التدفقات النقدية لأنشطة التمويل	711	(88)	(798,9)	
التغير الصافي للسيولة	546,1	(499,4)	(1 045,5)	(191%)
التدفقات النقدية في بداية السنة المحاسبية	(389)	157	546,2	(140%)
السيولة وما يعادلها في اخر السنة المحاسبية	156,9	(342,4)	(499,3)	(318%)

مؤشـــرات النتـــــائج :

تحسن محسوس لوحظ على مستوى جميع الأرصدة الوسيطة للتصرف ويمكن من القطع مع النسق التنازلي وعكس مسار منحى النتائج

النـــاتج البنكـــي الصـــافي :

في موفى ديسمبر 2016، بلغ الناتج البنكي الصافي 309,6 مليون دينار ليسجّل زيادة بـ 39,9 مليون دينار أو 14,8 % مقارنة بالسنة المحاسبية 2015.

شمل التطور الملحوظ جميع مكونات الناتج البنكي الصافي :

- **العمولات الصافية** : +15,8 مليون دينار أو 30,5 % وخص هذا الارتفاع مختلف أصناف العمولات وبالأساس تلك المتأتية من دراسة ملفات القروض ومسك الحسابات ؛
- **الهامش الصافي للفوائد** : +7,9 مليون دينار أو 5,2 % ناتج أساسا عن تراجع أعباء الفوائد بـ 16,4 مليون دينار ؛
- **المداخيل الناجمة عن سندات الدولة والعمليات المالية : +15,5** مليون دينار أو 30,8 % ؛
- **مداخيل محفظة سندات الاستثمار : +0,7** مليون دينار أو 4,8 %.

مؤشـــــــــرات النتـــــــائج :

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
فوائد ومداخيل مماثلة	382 720	374 209	(8 511)	(2,2%)
فوائد متكبدة وأعباء مماثلة	(230 566)	(214 177)	16 389	(7,1%)
الهامش الصافي للفوائد	**152 154**	**160 032**	**7 877**	**5,2%**
عمولات مقبوضة	55 694	71 548	15 854	28,5%
عمولات مدفوعة	(3 877)	(3 919)	(42)	1,1%
صافي العمولات	**51 817**	**67 629**	**15 812**	**30,5%**
أرباح على محفظة السندات التجارية	32 683	44 438	11 755	36,0%
أرباح على عمليات الصرف	17 496	21 196	3 700	21,1%
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	15 544	16 287	743	4,8%
مداخيل أخرى	**65 723**	**81 920**	**16 198**	**24,6%**
الناتج البنكي الصافي	**269 694**	**309 581**	**39 887**	**14,8%**

الشركة التونسية للبنك : بنية الناتج البنكي الصافي

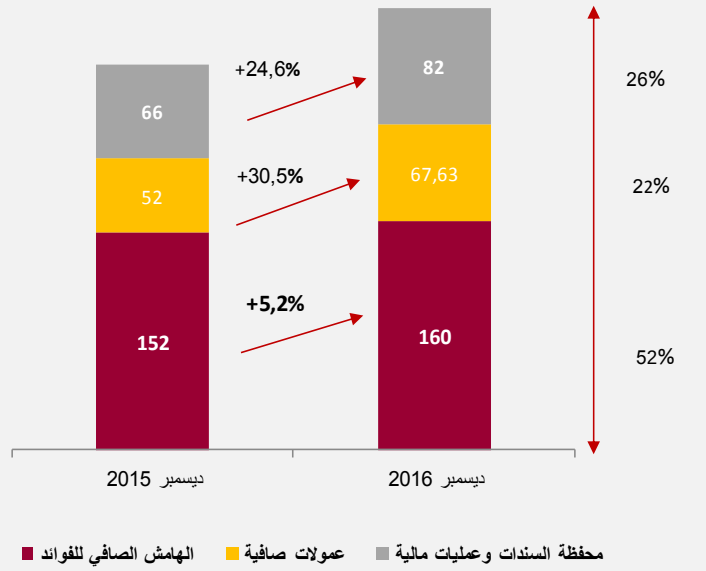

بقيت بنية الناتج البنكي الصافي متميزة بهيمنة نشاط الوساطة بحصة بلغت 52 % مع تحسن :

- مساهمة حصة العمولات (+ 2,6 نقطة مئوية) لتستقر في حدود 21,8 %من الناتج البنكي الصافي.
- مساهمة المداخيل الناجمة عن محفظة السندات التجارية ومحفظة سندات الاستثمار التي بلغت 26,5 % في سنة 2016 مقابل 24 % في سنة 2015.

مؤشـــــرات النتـــــائج :

تطـور مكونات النـاتج البنكـــي الصـافي

1- هامش الفوائد الصافي : ارتفع هامش الفوائد الصافي للبنك لينتقل من 152,2 مليون دينار في نهاية سنة 2015 إلى 160,0 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016 بزيادة بلغت 7,9 مليون دينار. ولولا التأثير المختلط السلبي لتراجع معدل نسبة السوق النقدية لكانت هذه الزيادة أكثر أهمية.

كما سجل الهامش على العمليات ما بين البنوك تحسنا بـ 5,8 مليون دينار أو 33 % يفسر بتراجع لجوء البنك لإعادة التمويل على السوق النقدية وبين البنوك.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
فوائد وإيرادات مماثلة	382 720	374 209	(8 511)	(2,2%)
فوائد وأعباء مماثلة	(230 566)	(214 177)	16 389	(7,1%)
الهامش الصافي على العمليات ما بين البنوك	(17 843)	(12 006)	5 837	(33%)
الهامش الصافي على العمليات ما بين البنوك	180 045	176 176	(3 869)	(2%)
الهامش الصافي على عمليات أخرى	(10 048)	(4 138)	5 910	(59%)
الهامش	152 154	160 032	7 877	5,2%
الناتج البنكي الصافي	269 694	309 581		
نسبة الناتج البنكي الصافي				
الهامش الصافي للفوائد	56,4%	51,7%		
الهامش الصافي للفوائد على عمليات الخزينة وما بين البنوك	-7%	(4%)		
الهامش الصافي للفوائد على عمليات مع الحرفاء	67%	57%		
الهامش الصافي للفوائد على عمليات أخرى	-4%	-1%		

2- العمولات الصافية : شهدت العمولات الصافية ارتفاعا بـ 15,8 مليون دينار أو 30,5 % خلال الفترة قيد الدرس لتبلغ 67,6 مليون دينار في موفى ديسمبر 2016. وشملت هذه الزيادة بالخصوص العمولات المقبوضة على مسك الحسابات ودراسة ملفات القروض.

بقيت العمولات الصافية، في جزء كبير منها، مركزة حول نشاط "التصرف في الحسابات" بحصة بلغت 54 % بينما انتقلت حصة نشاط التمويل من 29 % في نهاية سنة 2015 إلى 28 % في موفى سنة 2016.

3- الأرباح على محفظة السندات التجارية : سجلت الأرباح على محفظة السندات التجارية ارتفاعا ملحوظا بـ 11,8 مليون دينار أو 36 % لتنتقل، خلال الفترة قيد الدرس، من 32,7 مليون دينار إلى 44,4 مليون دينار.
يفسر التطور الهام للأرباح على محفظة السندات التجارية بالزيادة المسجلة على مستوى معدل محفظة رقاع الخزينة المتصرف فيها لحساب البنك الخاص ت.

كما تحسنت مساهمة محفظة السندات التجارية في تركيبة الناتج البنكي الصافي الإجمالي لتنتقل من 12,1 % إلى 14,4 %.

بملايين الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
الأرباح	**29,6**	**59,3**	**29,7**	**100%**
أرباح صافية على سندات المبادلة	6,9	1,6	- 5,4	-77%
أرباح صافية على سندات التوظيف	22,7	57,8	35,1	154%
الهامش الصافي	**3,1**	**- 14,9**	**- 17,9**	**-588%**
المجموع	**32,7**	**44,4**	**11,8**	**36%**

4- الأرباح الصافية على عمليات الصرف : سجلت الأرباح الصافية على عمليات الصرف تقدّما بـ 3,7 مليون دينار أو 21,1 % لتنتقل من 17,5 مليون دينار إلى 21,2 مليون دينار بين سنتي 2015 و2016.
وميز التطور الملحوظ نتائج :

- الصرف لأجل تحت تأثير تراجع الأعباء على العمليات لأجل ؛
- الصرف بالحاضر الذي سجل تقدما بـ 1,9 مليون دينار مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2015.

5- مداخيل محفظة سندات الاستثمار : بلغت مداخيل محفظة سندات الاستثمار 16,3 مليون دينار في نهاية سنة 2016 بزيادة تقدر بـ 0,7 مليون دينار أو 5 % مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2015.
شمل الارتفاع المسجل أساسا المداخيل في شكل :

- فوائد على سندات الاستثمار الرقاعية : +0,9 مليون دينار ؛
- أرباح على المساهمات : +0,2 مليون دينار لتبلغ 9 مليون دينار في موفى سنة 2016.

في المقابل تراجعت المداخيل على شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية بـ 0,4 مليون دينار.

الشركة التونسية للبنك : مداخيل محفظة سندات الاستثمار

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
فوائد ومداخيل مماثلة على سندات الاستثمار	5 900	6 778	879	15%
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات المساهمة	9 644	9 508	(136)	(1%)
مداخيل أموال سيكار	831	464		
مداخيل سندات المساهمة	8 813	9 044	231	3%
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	**15 544**	**16 287**	**743**	**5%**

النـــتيجة الإجمالية للاستغلال

بالنظر إلى تحسن الناتج البنكي الصافي +14,8 % والزيادة الملاحظة على مستوى الأعباء العملية +12,3 % سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال تطورا بـ 23,1 مليون دينار أو 16,8 % لتبلغ 160,6 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2016 مقابل 137,5 مليون دينار في نهاية سنة 2015.

وارتفعت الأعباء العملية (المكونة في أغلبها من أعباء الموارد البشرية) بـ 17مليون دينار أو 12,3 % لتنتقل من 138,1 مليون دينار إلى 155,1 مليون دينار بين شهري ديسمبر 2015 وديسمبر 2016.

ويفصل هذا التغير كالآتي :

- ✓ أعباء الأعوان : +7,5 مليون دينار أو 7,1 % تفسر هذه الزيادة أساسا بكلفة عملية الانتداب التي قام بها البنك خلال الثلاثي الثالث من سنة 2016 وبتأثير ترقيات نهاية السنة والزيادات القانونية للأجور .
- ✓ الأعباء العامة للاستغلال : +8,6 مليون دينار أو 34,5 % وخص تطور الأعباء العامة للاستغلال مصاريف المناولة (les frais de sous-traitance).

مؤشـــرات النتـــائج :

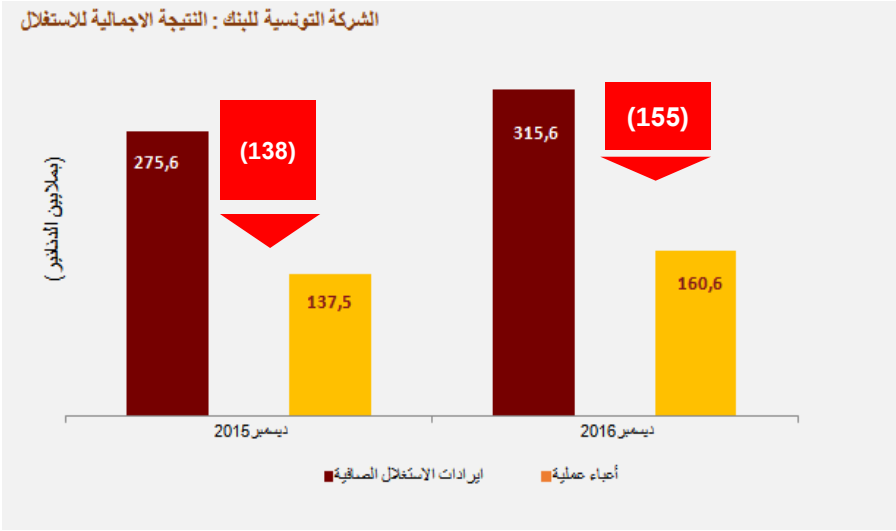

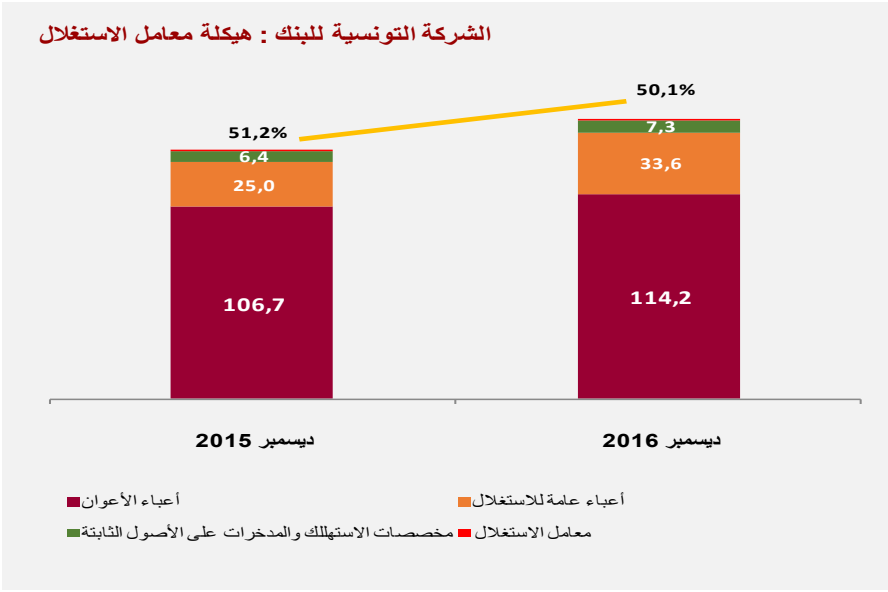

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
الناتج البنكي الصافي	**269 694**	**309 581**	**39 887**	**14,8%**
إيرادات استغلال أخرى	5 899	6 058	159	3%
إيرادات الاستغلال الصافية	**275 593**	**315 639**	**40 046**	**14,5%**
أعباء الأعوان	(106 672)	(114 219)	(7 547)	7,1%
الأعباء العامة للاستغلال	(24 992)	(33 605)	(8 613)	34,5%
مخصصات للاستهلاك والمدخرات على الأصول الثابتة	(6 443)	(7 253)	(809)	13%
أعباء عملية	**(138 108)**	**(155 078)**	**(16 969)**	**12,3%**
النتيجة الاجمالية للاستغلال	**137 484**	**160 561**	**23 077**	**16,8%**

وباعتبار ما سبق تحسن معامل الاستغلال ليتراجع من 51,2 % في نهاية ديسمبر 2015 إلى 50,1 % في موفى ديسمبر 2016.

كلفـــة المخـــاطر :

بلغت المخصصات الصافية للمدخرات ما قيمته 117,4 مليون دينار تفصل كالآتي :

- مخصصات صافية إضافية تعادل كلفة "الاحتفاظ" بالديون المتعثرة التي بقيت 3 سنوات أو أكثر في صنفي المخاطر 4 و5 : 70,4 مليون دينار ؛
- مخصصات صافية على النشاط الاعتيادي (activité Récurrente): 8,3 مليون دينار ؛
- مخصصات صافية على المخاطر والأعباء : 23,9 مليون دينار تشمل المدخرات المخصصة لتغطية الجرايات ومنح التقاعد الاختياري (24,4 مليون دينار) ؛
- مخصصات لتغطية نقص قيمة سندات الاستثمار : 12,2 مليون دينار متعلقة في جزء كبير منها بعملية إعادة هيكلة البنك الأجنبي التونسي TFB.

مؤشـــــرات النتـــــائج :

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
مخصصات للمدخرات على الديون	(55 859)	(44 563)	11 296	-20%
استعارة المدخرات على الديون	42 746	34 689	(8 058)	-19%
مخصصات للمدخرات الإضافية	(85 176)	(77 973)	7 203	-8%
استعادة المدخرات الإضافية	10 847	7 589	(3 258)	-30%
استعادة فوائد على ديون تم التخلي عنها	543	-	(543)	-100%
ديون قيدت في شكل خسارة	(1 677)	(1 111)	566	-34%
صافي المخصصات على المدخرات/ ديون الحرفاء	**(88 576)**	**(81 369)**	**7 207**	**-8%**

تراجعت كلفة المخاطر على محفظة السندات بـ 3,5 مليون دينار لتنتقل من 15,7 مليون دينار في نهاية سنة 2015 إلى 12,2 مليون دينار في موفى سنة 2016.

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
مخصصات المدخرات لنقص محفظة الاستثمار	(14 663)	(3 925)	10 738	-73%
استعادة المدخرات لنقص محفظة الاستثمار	2 211	23 285	21 074	953%
مخصصات للمدخرات لنقص الأموال المتصرف فيها	(5 698)	(1 022)	4 676	-82%
استعادة المدخرات على الأموال المتصرف فيها	859	1 523	664	77%
فائض أو ناقص القيمة في تفويت محفظة الاستثمار	1 565	(32 042)	(33 608)	-2147%
خسارة على أموال سيكار	-	(5)	(5)	
مخصصات المدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفـ	**(15 726)**	**(12 186)**	**3 540**	**-23%**

وباعتبار المدخرات المخصصة لتغطية التكاليف المتعلقة ببرنامج التطهير الاجتماعي والمقدرة بـ 24,4 مليون دينار، يقدم الجدول التالي التغير على مستوى المخصصات للمدخرات بين سنتي 2015 و2016 :

بآلاف الدنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم	(85 819)	(105 231)	(19 412)	23%
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(15 726)	(12 186)	3 540	(22,5%)
كلفة المخاطر	**(101 545)**	**(117 417)**	**(15 872)**	**16%**

النتـــيجة الصـــافية :

بلغت النتيجة الصافية للبنك 40,5 مليون دينار في نهاية السنة المحاسبية 2016 لتسجل زيادة بـ 7,5 مليون دينار أو 22,6 % مقارنة بمستواها في موفى 2015.

بملايين دنانير	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	التغير	%
الناتج البنكي الصافي	269,7	309,6	40	14,8%
إيرادات صافية للاستغلال	275,6	315,6	40	14,5%
أعباء عملية	(138,1)	(155,1)	(17)	12,3%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	137,5	160,6	23	16,8%
كلفة المخاطر الصافية	(101,5)	(117,4)	(16)	15,6%
نتيجة الاستغلال	35,9	43,14	7	20,0%
رصيد ربح/خسارة العناصر العادية الأخرى	(1,9)	(1,5)	0	(18,8%)
أداء على الشركات	(1,0)	(1,1)	(0)	7,3%
أداءات ومساهمات دورية	-	(0,0)	(0)	
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	**33,04**	**40,518**	**7,5**	**22,6%**

دعم متواصل في إطار العمل على تبني معايير بازل

دائما في إطار تركيز مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 19-2006 بتاريخ 28 نوفمبر 2006 والقانون البنكي عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 وبعد تبني نظام حوكمة جديد سنة 2015 يفصل بين مهام رئيس مجلس الادارة والمدير العام، واصلت الشركة التونسية للبنك تعزيز منظومة المراقبة الداخلية بإنجاز أعمال مختلفة فيما يتعلق بـ :

- ***مراقبة العمليات والإجراءات***

بخصوص المراقبة الدائمة للأنشطة يحتوي الهيكل التنظيمي للبنك على إدارات المراقبة التالية :

- إدارة مراقبة التصرف ؛
- إدارة مراقبة التعهدات ؛
- إدارة المراقبة المحاسبية ؛
- إدارة المراقبة التنظيمية والمحاسبية والعمليات اللامركزية (بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية ومع الخارج) ؛
- إدارة متابعة العمليات اللامركزية للشؤون القانونية ومراقبتها ؛
- إدارة متابعة العمليات اللامركزية للنزاعات ومراقبتها ؛
- إدارة تحقيق القروض ومراقبة العمليات اللامركزية ؛
- إدارة المصالح المشتركة (مصلحة سلامة الأشخاص والممتلكات والقيم...).

وفي إطار تدعيم المراقبة داخل البنك سيتم تعزيز صلاحيات هذه الادارات في إطار مشروع تركيز هيكل للمراقبة الدائمة.

كذلك وتطبيقا للمقتضيات القانونية والتشريعية تشتمل الشركة التونسية للبنك على هيكل قار مكلف بمراقبة الامتثال وتتمثل مهمته الأساسية في :

- ❖ السهر على احترام القوانين والتشريعات المتعلّقة بالنّشاط البنكي ؛
- ❖ تحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييمها على المستوى الداخلي والخارجي للنشاط البنكي ؛
- ❖ تأمين دور الاشراف على أعمال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب ؛
- ❖ السهر على احترام مجلة السلوك الحسن من قبل الأعوان وتكوينهم بخصوص أخلاقيات وأدبيات المهنة البنكية.

وقصد تعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب شرع البنك في ما يلي :

- تخصيص موارد بشرية جديدة للهيكل الدائم لمراقبة الامتثال ؛
- إرساء تطبيقة بوابة الابلاغ عن الامتثال (CRP) المطورة من قبل "موني قرام" والتي من شأنها أن تمكن البنك من تحليل تحويلات الأموال ومراقبة المبادلات المشبوهة ؛
- تكوين الأعوان الجدد حول إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ؛
- تحضير مشروع مذكرة إجراءات تسمح بتطبيق قانون الالتزام بضريبة الحساب الأجنبي (FATCA).

إضافة إلى الإدارات المذكورة يضم البنك هياكل مراقبة دورية هي :

- ✓ إدارة التفقّد العام ؛
- ✓ إدارة التدقيق الدّاخلي.

وتسهر هذه الادارات على احترام التشريعات الجاري بها العمل والاجراءات الداخلية وتقدم توصيات لتحسين نجاعة منظومة التصرف وترتبط بالإدارة المركزية للمراقبة العامة المرتبطة بدورها بالإدارة العامة وتضطلع بمهامها بكل استقلالية سواء على أساس برامج تدخل سنوي مصادق عليه أو بأمر من الادارة العامة أو اللجان التابعة لمجلس الإدارة وهي الهيكل الدائم للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر ولجنة التسميات والمكافآت.

المراقبـــــــة الداخليـــــة :

○ التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومة

على إثر إتمام وإرساء مختلف الوحدات للنواة الجديدة للمنظومة المعلوماتية قامت الشركة التونسية للبنك بالاستغلال التدريجي لبعض التطبيقات المعلوماتية قصد التداخل أساسا مع هذه النواة.
وتغطي هذه التطبيقات عددا من المهن البنكية وهي التصرف في الأموال الجاهزة والعمليات مع الخارج والنقديات والتصرف في المساهمات وتدخل في إطار ورشات مخطط الأعمال المتعلق بإعادة هيكلة البنك.

كما ستمكن هذه التطبيقات البنك من التمتع بمنظومة معلوماتية أكثر تناسقا خاصة بعد تركيز تطبيقات "الفرع" و"التعهدات" بما أن المكونات الأساسية تمت صياغتها من قبل نفس الناشر لنواة المنظومة المعلوماتية.

وعلى صعيد الأمن المادي لمواقع العمل والمعطيات، شرعت الشركة التونسية للبنك في تنفيذ مشاريع هيكلية تتعلق بالمعدات وشبكة الفروع :

○ موقع النجدة :

أصبح موقع النجدة الخارجي عمليا بالنسبة لدليل المؤسسة والبريد الالكتروني أما تحويل المعطيات الأخرى والتطبيقات المعلوماتية فهو طور الإنجاز.

ويسمح هذا الموقع بمواصلة النشاط بصفة طبيعية في حال حدوث عطب معلوماتي والحفاظ على المعطيات في مركز موجود خارج المقر الاجتماعي.

○ المراقبة بالفيديو :

قصد الامتثال لمتطلّبات الأمن المملاة من قبل البنك المركزيّ التونسي، تمّ بعث مشروع لتجهيز المقرّ الاجتماعي للبنك والبناءات التابعة والإدارات الجهوية والفروع ومستودعات الأرشيف ومكاتب الصّرف وأماكن الموزّعات الآليّة للبنك بمنظومة المراقبة بالفيديو.

○ قياس المخاطر ومراقبتها والتحكّم فيها :

- ✓ تم تعزيز الادارات الثلاث المكلفة بالتصرف في المخاطر وهي إدارة مراقبة مخاطر القروض ومتابعتها وإدارة مراقبة مخاطر العمليات ومتابعتها وإدارة مراقبة مخاطر السوق ومتابعتها بأعوان جدد لتكون عملية ولتنشيط التصرف في المخاطر داخل البنك ؛
- ✓ وقد رسمت جميع هذه الادارات خارطة طريق للإرساء التدريجي لمنظومة التحليل والقياس والمراقبة للمخاطر المتعلقة بمختلف المهن.

○ منظومة التوثيق والإعلام

- ✓ تقدّم التقارير المنجزة إثر المراقبة الدورية إلى الهيكل الإداري واللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي. كما توضع على ذمة مراقبي الحسابات والبنك المركزي التونسي ؛
- ✓ يعد البنك مرة في السنة تقريرا حول ظروف إنجاز المراقبة الداخلية ويتم تقديمه إلى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة ومراقبي الحسابات والبنك المركزي التونسي ؛
- ✓ يتمتع البنك بسياسة تواصل مالي هي في طور إضفاء الصفة الرسمية لها.

التنمية التجارية :

ديناميكية جديدة ترتكز على التحكم في المعطيات ومعرفة الحرفاء

مثلت تنمية النشاط التجاري أحد المحاور الأولية لاستراتيجية 2016-2020. وتم تركيز عدة مشاريع بغاية تحديد مسارات جديدة للتنمية وتحقيق وفائية الحرفاء واستقطاب عدد آخر جديد منهم. ونجم عن هذه المنهجية تقسيم جديد للحرفاء وإثراء وتمييز العرض الذي يستهدفها بعد إجراء دراسة مقارنة بين النواتج والخدمات التي تعرضها المنافسة.

وتم بعث منتجات جديدة سنة 2016 وهي :

- بطاقة "فيزا بلاتينوم بزنس" وطنية ودولية ؛
- قرض «دراسات جامعية» ؛
- الحزمتين «ابن سينا" و"ابن الجزار» ؛
- المنتجين للتأمين البنكي «المساعدة عند السفر» و«التأمين على الحرائق».

وطبقا للتمشي المعمول به منذ عدة سنوات تم إمضاء اتفاقيات جديدة للقروض مع 10 حرفاء هامين لتأمين وفائية أعوانهم. وبذلك زادت القروض الخاضعة للاتفاقيات سنة 2016 بـ 188 % إذ بلغت 294.767 مليون دينار.

وفي إطار سياسة التقرب من الحرفاء وطبقا لمخطط الأعمال حققت الشركة التونسية للبنك برنامجها لفتح فروع جديدة وعددها 7 بكل من الزهراء والحمامات المدينة وقفصة وشنني وقابس وصفاقس الشيحية وطينة والأفران. وتم تطوير مفهوم "الفرع المتجر" سنة 2016 وأشغال التهيئة وتصميم الأثاث لفرعي النصر وسكرة حسب المفهوم الجديد بداية من سنة 2017.

كما دعمت الشركة التونسية للبنك حضورها الإعلامي سواء على مستوى الاعلام الكلاسيك أو المواقع الاجتماعية.

تحديث وسائل التصرف :

الشروع في التحول الرقمي للبنك

تشترط استراتيجية 2016-2020 تبسيط وتحسين المسار العملياتي وتسمح المكننة من الاعتناء بالمهمات ذات القيمة المضافة العالية وتقليل آجال المعالجة (إزالة الطابع المادي ومكننة مسار ملفات الحرفاء Workflow...).

كما أن البنك بصدد إعادة صياغة الشباك الخلفي لكي تتمكن المنظومة الاعلامية من تقديم تفاعلات رقمية حينية وتتبع مختلف المراحل.

ولنجاح هذا التحول استثمرت الشركة التونسية للبنك في الهندسة المعلوماتية والأدوات الرقمية. وهي بصدد تطوير منظومة معلوماتية فعالة تؤهلها لتنفيذ استراتيجيتها الطموحة. وهكذا تساهم خبرات الشركة التونسية للبنك تدريجيا في وضع نظام معلوماتي بنكي شامل تونسي محض بالإمكان تصديره.

وهكذا تم سنة 2016 الالتزام بأعمال ومشاريع لتأهيل التطبيقات المعلوماتية ومنها :

- أعمال تركيز التطبيقتين "فرع" و"تعهدات" ؛
- اقتناء حل مندمج للتصرف في منتجات النقديات ؛
- إنجاز بوابة إلكترونية للأعوان ؛
- تطوير وتركيز منظومة جديدة للتبادل الالكتروني للسندات المضمونة مع الأخذ بعين الاعتبار الامضاء الالكتروني ؛
- تركيز وحدات للتقييد المحاسبي للتصرف في الشركات التابعة والمساهمات (Pro-Invest).

وعلى مستوى هندسة المنظومة الاعلامية تم تركيز حلول للعمل على :

- توفير قاعدة بيانات دون انقطاع ؛
- استعادة سريعة للمعطيات عبر موقع بعيد.

وبخصوص شبكة الفروع، قام البنك بتعويض ركائز نحاس MPLS بألياف بصرية توفر أكثر نجاعة ودقة.

كما تم توفير فضاء إلكتروني من خلال المفهوم «فرع متجر» ويجري العمل به في الفرعين الجديدين سكرة والنصر.

وتمنح الاستراتيجية الجديدة المتبناة مسؤولية اجتماعية أكبر للبنك وأخرى تتعلق بالمحيط لذا سيكون للبنك نشاطات مختلفة عند تطبيق هذه الاستراتيجية. كما ساهم البنك خلال سنة 2016 في عدة تظاهرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وجامعية ومنح عدة هبات لجمعيات إنسانية وخيرية وطلابية.

وقصد تعزيز علاقته بحرفائه يستثمر البنك أكثر فأكثر في الجانب الرقمي متوقعا حاجياتهم ومراهنا على السلامة والامتثال.
هذا وقد تحصلت الشركة التونسية للبنك على كأس أحسن حل جوال مبتكر تم تسليمه من قبل الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية بمناسبة التظاهرة الخامسة « **Droidcon Tunisie** ». كما يسهر البنك على إثراء خدماته المقدمة للحرفاء بغاية الانتقال إلى منوال التوزيع عبر كل القنوات.

الموارد البشرية :

مشاركة هامة في إعادة هيكلة البنك

في إطار محور "امتياز الموارد البشرية" المتعلق بالاستراتيجية الجديدة التي تعتمد البعد الانساني كرافعة للتنمية تم خلال سنة 2016 تحقيق عدة اعمال منها :

- ✓ تحقيق برنامج الانتداب الذي يهدف إلى جلب أحسن الامكانيات قصد الاستجابة لحاجيات مختلف المهن والتشبيب الهرمي ؛
- ✓ تركيز الشروط اللازمة لبدء عملية التطهير الاجتماعي ؛
- ✓ تحديد خطة جديدة للتواصل الداخلي ؛
- ✓ مراجعة مواصفات التقييم قصد التحفيز وتحسين النجاعة ؛
- ✓ تسوية الوضعية القانونية لأكاديمية الشركة التونسية للبنك.

بلغ عدد أعوان البنك 2.141 عاملا في موفى 2016 مقابل 898 1في موفى 2015. وتعد شبكة الفروع 1.226 أو 57,3 % وبلغت نسبة التأطير 35,12 %. وتم تحقيق عملية انتداب 348 موظف جديد في شهر سبتمبر مع العلم بأن 80 % منهم قد تم تعيينهم بالفروع مما سيمكن البنك من السمو سريعا بنجاعته التجارية. هذا وقد تم البدء في تحقيق التحول الثقافي للموارد البشرية سنة 2016.

وهكذا وفي إطار تطبيق الاستراتيجية تم تخصيص برنامج مصاحب للتدريب لـ 300 إطار قصد إرساء نموذج جديد للقيادة وإطلاعهم على السلوك الموجه بالاعتماد على قيم البنك : "التعهد والمسؤولية والولاء والثقة والنجاعة" وهكذا يمكن لهذه الاطارات قيادة ومصاحبة التحول الاستراتيجي للبنك.

كما انتفع الأعوان الجدد بعدة دورات تكوينية تتعلق بمختلف المهن البنكية. وفي سنة 2016، خصت أعمال التكوين إجمالا 974 عونا كدورات داخلية و106 كدورات خارجية بينما تم تسجيل 23 عونا لدورات تكوينية مشفوعة بشهادة.
وعمل البنك سنة 2016 على النهوض بجودة السياسة الاجتماعية قصد تأمين مناخ اجتماعي سليم وملائم للانفتاح الشخصي والتنمية المستدامة. هذا وأمن البنك الخدمات المتعلقة بالسلامة الاجتماعية والمساعدة الطبية وتغطية المخاطر والدعم المالي وتنظيم الأنشطة الثقافية والترفيهية من قبل ودادية البنك وكذلك الأنشطة الرياضية.

التركيز على نجاح التواريخ الرئيسية القادمة «للشركة التونسية للبنك 2020»

يرتكز مستقبل البنك على نجاح استراتيجيته الطموحة «الشركة التونسية للبنك 2020». تم وضع الاستراتيجية الجديدة، المكونة من 13 محورا استراتيجيا (8 محاور للنجاعة و5 محاور للإمكانيات) حيّز التنفيذ في بداية شهر جويلية 2016 وهي تنص على ثلاث مراحل للتأثير :

- مرحلة أولى للتأهيل : عكس منحى النجاعة في غضون 2016
- مرحلة ثانية للتسريع : استعادة نمو مثمر ودائم بداية من سنة 2018
- مرحلة ثالثة للإقلاع : اعتلاء منصة التتويج وتحقيق مهمة الاستراتيجية : «ليصبح البنك الناجع من جديد قاطرة الاقتصاد التونسي».

تتوزع مختلف المحاور الاستراتيجية على عدد من ورشات العمل المتجانسة والتي تغطي جميع مجالات نشاط البنك.

يمر تنفيذ هذه الاستراتيجية بنجاح، بالضرورة، عبر اجراءات هيكلية عميقة تظهر ثمارها على المدى المتوسط وتقسّم كالآتي :

إصلاحات تتعلق بالوسائل:

- ❖ الإرساء التدريجي لمنظومة البنك الشامل من صنع تونسي 100 % وتعاون وثيق مع BFI ؛
- ❖ اقتناء منظومة نقدية جديدة ؛
- ❖ إعادة الهيكلة الاجتماعية بهدف تشبيب الأعوان وتنفيذ مخطط المغادرة الطوعية ؛

إصلاحات تتعلق بأنماط التصرف

- ❖ **إحداث منظومة ترقيم داخلية** تضمن جودة عالية لأصول البنك
- ❖ الهندسة المالية لملائمة آليات التمويل وذلك لدعم الحرفاء الذين يمرون بصعوبات بالتعاون مع المستشارين ؛
- ❖ التحوّل الرقمي والتحديث الذي سيمكن البنك من مواكبة عصر القرار الذي يرتكزعلى تحليل المعطيات.

وبالتوازي، إنشاء برنامج معالجة للديون المتعثرة السياحية وهو من بين الاهتمامات الرئيسية للبنك، ويمثل دعامة هامة للنمو.

في هذا السياق، وضع البنك مقاربة بمشاركة المهنيين والجمعية المهنية للبنوك والجامعة التونسية للسياحة ليقترح على الدولة خارطة طريق « un plan Marchall» تمكن من النهوض بقطاع السياحة.

يهدف هذا البرنامج الذي يتضمن ثلاث مراحل (تحليل قطاعي، تطهير ثم مرحلة متابعة وتنمية)، إلى تحقيق ما يلي :

- ❖ مرافقة الحرفاء ذوي الصعوبات بالتعاون مع مكاتب الدراسات والمستشارين في مهمات إعادة التأهيل ؛
- ❖ العمل على منح كل الفرص للشركات التي تعاني صعوبات بسبب الظرف الاقتصادي والاجتماعي ؛
- ❖ توفير خبرة البنك في مجال الهندسة المالية بالتعاون مع الجامعة التونسية للسياحة والجمعية المهنية للبنوك ؛
- ❖ تحمل مخاطر معقولة في المدى القصير والمساهمة في النهوض بالقطاع وتقاسم الثمار على المدى المتوسط.